

تصدر عن وزارة شئون الإعلام

مملكة البحرين

المراسلات

المشرف العام

الجريدة الرسمية

وزارة شئون الإعلام

فاكس: 17681493-00973

ص. ب 26005

المنامة-مملكة البحرين

البريد الإلكتروني:

officialgazette@iaa.gov.bh

الاشتراكات

قسم التوزيع

وزارة شئون الإعلام

فاكس: 00973 17871731-

ص. ب: 253

المنامة-مملكة البحرين

السنة الرابعة والسبعون



محتويات العدد

- أمر ملكي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٢١ بتكليف وليّ العهد نائب القائد الأعلى القيام بمهام الحكم ٥
- مرسوم رقم (١٠٨) لسنة ٢٠٢١ بتعديل المادة الأولى من المرسوم رقم (١٠٥) لسنة ٢٠٢١ بتحديد الجهات المختصة طبقاً للقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٦ بشأن بعض مهام واختصاصات الجهات المختصة بالنفط والغاز وتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٩ بإنشاء شركة نفط البحرين ٦
- حكم من المحكمة الدستورية ٨
- قرار رقم (١١٨) لسنة ٢٠٢١ بتعديل المادة الثانية من القرار رقم (٨٢) لسنة ٢٠٢١ بتعيين خبراء مُختصين في المجالات الاجتماعية والنفسية للقيام بأعمال الخبرة أمام محاكم العدالة الإصلاحية للطفل واللجنة القضائية للطفولة وتحديد نظام عملهم ١٧
- قرار رقم (١١٩) لسنة ٢٠٢١ بإعادة تشكيل لجنة امتحان طالبي القيد في جدول المحامين لغير الدارسين للشريعة الإسلامية ١٩
- قرار رقم (١٢٠) لسنة ٢٠٢١ بإعادة تشكيل لجنة القيد في الجدول العام للمحامين ٢٠
- قرار رقم (٧٠) لسنة ٢٠٢١ بشأن تعيين مدير مؤقت لجمعية المحافظة الجنوبية الثقافية الاجتماعية ٢٢
- قرار رقم (٧١) لسنة ٢٠٢١ بشأن تعيين مجلس إدارة مؤقت لجمعية المملكة ٢٤
- قرار رقم (٧٤) لسنة ٢٠٢١ بشأن تعيين مجلس إدارة مؤقت لجمعية وكلاء الشحن ٢٦
- قرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام القرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ في شأن اللائحة النموذجية للنظام الأساسي لمراكز تمكين الشباب والهيئات الشبابية الخاضعة لإشراف وزارة شؤون الشباب والرياضة ٢٨
- قرار رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ بتعديل مسمى الاتحاد البحريني للجامعات ٣٠
- قرار رقم (٩) لسنة ٢٠٢١ بتعديل مسمى الاتحاد البحريني للكيك بوكسينج ٣١
- قرار رقم (١٠) لسنة ٢٠٢١ بشأن تعيين مجلس إدارة مؤقت لنادي سباقات الحلبة الرياضي والثقافي ٣٢
- قرار رقم (١١) لسنة ٢٠٢١ بشأن تعيين مجلس إدارة مؤقت لنادي البسيتين الرياضي والثقافي ٣٤
- قرار رقم (١٣) لسنة ٢٠٢١ بشأن تسجيل الاتحاد البحريني الخماسي الحديث ٣٦
- قرار رقم (١٤) لسنة ٢٠٢١ بشأن تسجيل الاتحاد البحريني لرجبي كرة القدم ٣٧
- قرارات وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني بشأن تصنيف وتغيير تصنيف عدد من العقارات ٣٨
- قرار رقم (٧) لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنظيمية بشأن خدمات النفاذ ٤٤
- قرار رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢١ بشأن منح ترخيص لشركة ماي فاتورة ش.م.ب. (م) ٥٤
- إعلان رقم (٩) لسنة ٢٠٢١ بشأن قرارات الترسية الصادرة في المناقصات والمزايدات خلال شهر سبتمبر ٢٠٢١ ٥٥
- إعلان بشأن طلب تحويل أعمال شركة تآزر ش.م.ب (مقفلة) إلى شركة سوليدرتي البحرين ش.م.ب. ٦٢
- إعلانات إدارة التسجيل ٦٣

أمر ملكي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٢١
بتكليف ولي العهد نائب القائد الأعلى
القيام بمهام الحكم

نحن حمد بن عيسى آل خليفة
بعد الاطلاع على الدستور،
ملك مملكة البحرين.

أمرنا بالآتي:
المادة الأولى

يُعهد إلى وليّ عهدنا نائب القائد الأعلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد
بن عيسى آل خليفة القيام بمهام الحكم نيابة عنّا أثناء مدة غيابنا في الخارج.

المادة الثانية

يُعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ١٤ ربيع الأول ١٤٤٣هـ
الموافق: ٢٠ أكتوبر ٢٠٢١م

مرسوم رقم (١٠٨) لسنة ٢٠٢١

بتعديل المادة الأولى من المرسوم رقم (١٠٥) لسنة ٢٠٢١
بتحديد الجهات المختصة طبقاً للقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٦
بشأن بعض مهام واختصاصات الجهات المختصة بالنفط والغاز
وتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٩
بإنشاء شركة نفط البحرين

نحن حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم رقم (١٠٥) لسنة ٢٠٢١ بتحديد الجهات المختصة طبقاً للقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٦ بشأن بعض مهام واختصاصات الجهات المختصة بالنفط والغاز وتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٩ بإنشاء شركة نفط البحرين،
وبناءً على عرض رئيس مجلس الوزراء،
وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

المادة الأولى

يُستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم رقم (١٠٥) لسنة ٢٠٢١ بتحديد الجهات المختصة طبقاً للقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٦ بشأن بعض مهام واختصاصات الجهات المختصة بالنفط والغاز وتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٩ بإنشاء شركة نفط البحرين، النص الآتي:

«واستثناءً من أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة تكون الشركة القابضة للنفط والغاز هي الجهة المختصة بتعيين مجالس إدارات الشركات التي تقوم بالأعمال المتعلقة بصناعات النفط والتي تملكها الدولة بالكامل واختيار ممثلي الحكومة في مجالس الإدارة والجمعيات العمومية للشركات التي تساهم الدولة بنصيب في رأس مالها.

كما تكون الشركة القابضة للنفط والغاز هي الجهة المختصة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٦ بشأن بعض مهام واختصاصات الجهات المختصة بالنفط والغاز وتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٩ بإنشاء شركة نفط البحرين.»

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء
سلمان بن حمد آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ١٤ ربيع الأول ١٤٤٣هـ
الموافق: ٢٠ أكتوبر ٢٠٢١م

باسم صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين
المحكمة الدستورية

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأربعاء ٢٠ أكتوبر ٢٠٢١ م، الموافق ١٤ ربيع الأول ١٤٤٣ هـ، برئاسة معالي الشيخ خليفة بن راشد بن عبدالله آل خليفة، رئيس المحكمة. وعضوية السادة القضاة: المستشار أحمد إبراهيم راشد الملا، نائب رئيس المحكمة، وعلي عبدالله الدويشان، وسعيد حسن الحايكي، وعيسى بن مبارك الكعبي، والدكتورة منى جاسم الكواري، وأحمد حمد عبدالله الدوسري، أعضاء المحكمة الدستورية. وحضور السيد عمر عبدالعزيز حساني، أمين السر.

أصدرت الحكم الآتي:

في الدعوى المقيدة بجدول المحكمة الدستورية برقم (م.ت/١/٢٠٢١) لسنة (١٩) قضائية.

المقامة من:

معاذ مبارك العايدي

وكيله المحامي: أحمد النمشان الدوسري.

ضد:

١- صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء (بصفته).

ويمثله جهاز قضايا الدولة.

٢- شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة).

وكيلها المحامي: عصام عبدالأمير التميمي.

الإجراءات

بتاريخ العاشر من يونيو ٢٠٢١ م، أودع المدعي صحيفة هذه الدعوى الأمانة العامة للمحكمة

الدستورية طالباً الحكم:

أولاً - بالمضي في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية الصادر في الدعوى الدستورية رقم

(د/٢٠١٦/٣٠) بجلسة ٢٠١٦/١١/٣٠، والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٢٩٢ بتاريخ

١٥/١٢/٢٠١٦، فيما فصل فيه من أن المحكمة التي تنظر الطعن على قرارات لجنة المنازعات الإيجارية هي المحكمة الكبرى المدنية بصفتها الاستئنافية، مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها جواز الطعن بالتمييز على أحكامها الصادرة في هذا الخصوص.

ثانياً - بعدم الاعتداد بالقرار الصادر من محكمة التمييز - في غرفة مشورة - في الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٩/٩/٢٠٢٠، واعتباره كأن لم يكن.

ثالثاً - بإلزام المدعى عليهما الرسوم والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

قدّم جهاز قضايا الدولة عن المدعى عليه الأول مذكرة طلب فيها الحكم: أولاً - وبصفة أصلية - عدم قبول دعوى منازعة التنفيذ لانتفاء محلها. ثانياً - وبصفة احتياطية - عدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة الموضوعية المباشرة. ثالثاً - وعلى سبيل الاحتياط الكلي الحكم برفض الدعوى لقيامها على غير ذي سند من القانون.

كما قدّمت الشركة المدعى عليها الثانية مذكرة طلبت فيها الحكم:

١ - بعدم قبول الدعوى لرفعها خلافاً للوضع الذي رسمه القانون.

٢ - برفض الدعوى لعدم تعارض الحكم الصادر في الطعن ٨١٨ لسنة ٢٠٢٠، والحكم الصادر عن المحكمة الدستورية في الدعوى الدستورية رقم (د/٢/٢٠١٦).

وقدّم المدعي مذكرة ردّاً على مذكرة المدعى عليه الأول، ومذكرة أخرى ردّاً على مذكرة المدعى عليها الثانية، وردد في مذكرتيه دفاعه الوارد في صحيفة الدعوى.

كما قدّمت الشركة المدعى عليها الثانية مذكرة تعقيباً على مذكرة المدعي انتهت فيها إلى ذات طلباتها في مذكرتها سالفة الإشارة.

نظرت الدعوى على النحو المبين بمحاضر الجلسات، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة.

حيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - في أن المدعى عليها الثانية أقامت ضد المدعي وآخرين المنازعة الإيجارية رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ أمام لجنة المنازعات الإيجارية طلبت فيها الحكم بطرد المدعى عليهم من العين المؤجرة وتسليمها للمدعية، وبتاريخ ١٧/٣/٢٠٢٠، أصدرت تلك اللجنة قرارها بطرد المدعى عليهم من الأرض

الكائنة في منطقة جنوب المحرق. ولم يرتض المدعى عليهم بهذا القرار فطعنوا عليه أمام المحكمة الكبرى المدنية الاستئنافية - الدائرة الأولى - بالاستئناف رقم ١٥٨٢ لسنة ٢٠٢٠، التي قضت بتأييد القرار المطعون عليه، طعن المدعى عليهم بالتمييز بالطعن رقم ٨١٨ لسنة ٢٠٢٠.

وبتاريخ ٢٠٢٠/٩/٩، أصدرت محكمة التمييز قرارها - في غرفة مشورة - بعدم قبول الطعن وأوردت بالأسباب «... من المقرر وفقاً لنص المادتين (١/٨)، (٩) من قانون محكمة التمييز أن الأحكام التي يجوز الطعن فيها بطريق التمييز هي الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف العليا المدنية أو من المحكمة الكبرى المدنية بصفتها الاستئنافية، وحالة صدور حكم نهائي أيًا كانت المحكمة التي أصدرته فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق وأن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي، أو الحالات التي يجيز المشرع الطعن فيها أمام هذه المحكمة بنص خاص، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة الكبرى المدنية نهائياً بصفتها الابتدائية طعنًا على قرار لجنة المنازعات الإيجارية، وذلك وفقاً لنص المادتين (٤٠)، (٤٣/أ) من قانون إيجارات العقارات رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٤، ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بطريق التمييز، الأمر الذي يتعين معه عدم قبول الطعن».

وأورد المدعي في صحيفة دعواه أن هذا القرار الصادر من محكمة التمييز بعدم جواز الطعن بالتمييز على أحكام المحكمة الكبرى المدنية الصادرة في الطعن على قرارات لجنة المنازعات الإيجارية، يمثل عائقاً وعقبة في تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية رقم د/٢٠١٦/٢ بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣٠، برفض الدعوى. والمقامة بطلب الحكم بعدم دستورية المواد (٤٠)، (٤١)، (٤٢)، (٤٣) من قانون إيجار العقارات، وذلك تأسيساً على أسباب مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمنطوق هذا الحكم والذي أورد بها ما نصه: (لما كان ذلك وكان المشرع قد أفرد تنظيمًا قضائياً لحسم الدعاوى والمنازعات الناشئة عن عقود إيجار العقارات الخاضعة لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٤، بأن يتم اللجوء أولاً إلى لجنة المنازعات الإيجارية، وهي هيئة ذات اختصاص قضائي، تتوافر فيها جميع الضمانات القضائية المنصوص عليها قانوناً، وتُصدر في النزاعات المعروضة عليها قرارات مسببة كالأحكام القضائية، يجوز الطعن عليها أمام المحكمة الكبرى المدنية خلال أجل محدد وتصدر حكمها في الطعن ويكون حكمها في الطعن نهائياً...).

ويرى المدعي أنه من خلال ذلك يتبين أن هذا الحكم قد تضمنت أسبابه المرتبطة بمنطوقه قاعدة قانونية مضمونها أن قرارات لجنة المنازعات الإيجارية ذات طبيعة قضائية وليست

إدارية، وذلك لفصلها في خصومة قضائية بين طرفيها وبالتالي فإنها تمثل التقاضي على أول درجة، وأن المحكمة الكبرى المدنية عند نظرها الطعن بالاستئناف على قرار هذه اللجنة فإنها تمثل التقاضي على ثاني درجة، وأحكامها في هذا الشأن نهائية، بمعنى أنها لا تقبل الاستئناف من جديد أمام محكمة الاستئناف العليا المدنية، فلا يُقبل الطعن عليها بالطرق العادية، وإنما يُقبل الطعن عليها بالطرق غير العادية فقط. وعلى هذا الأساس وهذا المعنى الذي حدده الحكم الدستوري فإن المحكمة الكبرى المدنية حين تصدر حكمها في الطعن المائل أمامها فإنها تصدره - وبطريق الضرورة واللزوم - بصفتها الاستئنافية، هذا فضلاً عن أن الحكم الدستوري سالف البيان قد وصف المحكمة الكبرى المدنية التي تنظر الطعن على قرارات لجنة المنازعات الإيجارية - وفي أكثر من موضع من الحكم - بأنها المحكمة الكبرى الاستئنافية، إلا أن قرار محكمة التمييز في الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٢٠٢٠ - موضوع منازعة التنفيذ الماثلة آنف الذكر - قد أسبغ معنى مغايراً لنصوص المواد (٤٠)، (٤١)، (٤٢)، (٤٣) من قانون إيجار العقارات وذلك بالمخالفة لما انتهت إليه المحكمة الدستورية في قضائها سالف البيان.

واستطرد المدعي قائلاً إن هذا المعنى الذي أسبغته المحكمة الدستورية لمضمون هذه المواد من قانون إيجار العقارات يُكون الدعامة الأساسية التي أنبنى عليها حكمها المتقدم ولازم للنتيجة التي انتهى إليها ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بمنطوقه ويكمّله لتمتد إليه الحجية التي أسبغتها الفقرة الأولى من المادة (٣١) من قانون المحكمة الدستورية بالنسبة للكافة وللدولة وسلطاتها المختلفة. كما أن الأعمال التحضيرية للمادة رقم (٤٣) من قانون إيجار العقارات تشير إلى اتجاه إرادة المشرع نحو جواز الطعن بالتمييز على أحكام المحكمة الكبرى المدنية الصادرة في المنازعات الإيجارية، إذ إن مجلس الشورى عند مناقشة المادة (٤٣) من قانون إيجار العقارات رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٤، المشار إليه وفق ما هو ثابت بمضبطة جلسة ٢٢/٥/٢٠١٤، يتضح منها أن إرادة المشرع قد اتجهت - بصورة جازمة وصريحة - إلى جواز الطعن على الحكم الصادر من المحكمة الكبرى المدنية طعنًا على قرار لجنة المنازعات الإيجارية أمام محكمة التمييز، وبأنها لم تتجه إلى غلق باب الطعن عليه بهذا الطريق، وبأن المقصود من المحكمة التي تنظر الطعن هي المحكمة الكبرى المدنية بصفتها الاستئنافية.

وحيث إنه عن دفع الشركة المدعى عليها الثانية بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها خلافاً لحكم المادة (١٨) من قانون إنشاء المحكمة الدستورية، إذ إن المدعي لم يبدِ دفعه بعدم الدستورية أمام محكمة الموضوع ولم تصرح له أي محكمة بتقديم الطعن، فإنه دفع غير سديد، ذلك أن الدعوى الماثلة ليست من المنازعات الخاصة بالرقابة على دستورية القوانين واللوائح التي تنظم

طرق رفعها المادة (١٨) سائلة الإشارة - وإنما هي منازعة متعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية التي تفصل فيها المحكمة طبقاً للمادة (٣٢) من قانون إنشائها. وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يجوز رفع منازعة التنفيذ المتصلة بأحكامها مباشرة من هؤلاء الذين تعلقت مصالحهم الشخصية المباشرة بإعمال مضمونها دون ما حاجة إلى أن تأذن لهم محكمة الموضوع بإقامة المنازعة في التنفيذ.

وحيث إنه عن دفع جهاز قضايا الدولة بانتفاء شرط المصلحة الشخصية المباشرة للمدعي على سند من أن النزاع الموضوعي سبق أن قضت فيه محكمة التمييز في الطعن رقم ٦ لسنة ٢٠٠١، والذي انتهت فيه إلى إنهاء عقد الإيجار محل النزاع، فإنه دفع مردود. إذ إن المادة (٣٣) من قانون إنشاء المحكمة الدستورية تنص على أنه: «فيما عدا ما نص عليه هذا القانون من أحكام تسري على قرارات الإحالة إلى المحكمة والدعاوى التي تقدم إليها والأحكام والقرارات الصادرة عنها القواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض مع طبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها».

كما تنص المادة (٥) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه: «لا يقبل أي طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون، ومع ذلك تكفي المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه».

وحيث إن الأصل المقرر بنص هذه المادة الخامسة هو ألا تقبل أي دعوى لا تكون لرافعها فيها مصلحة قائمة يقرها القانون، أو مصلحة محتملة - بالشروط التي بينها - وقد أحال قانون المحكمة الدستورية بنص مادته رقم (٣٣) إلى أحكام قانون المرافعات جميعها كإجراء سريانه على الدعاوى والطلبات التي تقدم إليها بشرطين أولهما: ألا يكون قانون المحكمة متضمناً لنص خاص على خلافها. وثانيهما: ألا يكون تطبيقها منافياً لطبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها.

لما كان ما تقدم وكان الفصل في منازعة التنفيذ الماثلة والقضاء بما يطلبه المدعي بعدم الاعتداد بقرار غرفة المشورة بمحكمة التمييز في الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٢٠٢٠، مؤداه أن ينعقد الفصل في النزاع من جديد أمام محكمة التمييز، على ضوء قضاء المحكمة الدستورية الملزم للكافة وجميع سلطات الدولة، ومن ثم فإنه يكون للمدعي مصلحة شخصية ومباشرة في إقامة دعوى منازعة التنفيذ الماثلة، والتي تستقل بذاتها ومقوماتها وموجباتها عن الدعوى الموضوعية،

فلا تندمجان في بعضهما، ولا تتحدان في أسس الفصل في كل منهما، ويكون الدفع بانتفاء المصلحة جدير بالرفض.

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قوام منازعة التنفيذ أن يكون تنفيذ الحكم القضائي لم يتم وفقاً لطبيعته، وعلى ضوء الأصل فيه، بل اعترضته عوائق تحول قانوناً - بمضمونها أو أبعادها - دون اكتمال مداها، وتعطل تبعاً لذلك أو تقيّد اتصال حلقاته وتضاممها بما يعرقل جريان آثاره كاملة دون نقصان، ومن ثم تكون عوائق التنفيذ القانونية هي ذاتها موضوع منازعة التنفيذ، التي تتوخى في غايتها النهائية إنهاء الآثار القانونية المصاحبة لتلك العوائق أو الناشئة عنها أو المترتبة عليها، ولا يكون ذلك إلا بإسقاط مسبباتها، وإعدام وجودها لضمان العودة بالتنفيذ إلى حالته السابقة على نشوئها، وكلما كان التنفيذ متعلقاً بحكم صادر في دعوى دستورية، فإن حقيقة مضمونه، ونطاق القواعد القانونية التي احتواها، والآثار المتولدة عنه في سياقها وعلى ضوء الصلة الحتمية التي تقوم بينها هي التي تحدد جميعها شكل التنفيذ وتبلور صورته الإجمالية، وتعين كذلك ما يكون لازماً لضمان فعاليته، بيد أن تدخل المحكمة الدستورية لإزاحة عوائق التنفيذ التي تعترض أحكامها، وتعال من جريان آثارها في مواجهة كافة دون تمييز، بلوغاً للغاية المبتغاة منها في تأمين الحقوق للأفراد وصون حرياتهم، إنما يفترض ثلاثة أمور، أولها: أن تكون هذه العوائق - سواء بطبيعتها أو بالنظر إلى نتائجها - تحول فعلاً دون تنفيذ أحكامها تنفيذاً صحيحاً مكتملاً أو مقيّداً لنطاقها. ثانيها: أن يكون إسنادها إلى تلك الأحكام وربطها منطقياً بها ممكناً، فإذا لم تكن بها من صلة، فإن خصومة التنفيذ لا تقوم بتلك العوائق، بل تعتبر غريبة عنها منافية لحقيقتها وموضوعها. ثالثها: أن منازعة التنفيذ لا تُعدُّ طريقاً للطعن في الأحكام القضائية وهو ما لا تمتد إليه ولاية هذه المحكمة.

وحيث إنه من المقرر وفقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أن الحجية المطلقة لأحكام المحكمة الدستورية في الدعاوى الدستورية، سواء كان الحكم قد قضى بعدم دستورية النص الطعين أو برفض الدعوى أو بعدم قبولها فضلاً في مسألة دستورية، بما يلزم كل سلطة في الدولة - بما فيها الجهات القضائية على اختلافها - باحترام قضائها وتنفيذ مقتضاه على وجهه الصحيح، كما تثبت هذه الحجية المطلقة لأسباب الحكم الدستوري إذا ما كانت مرتبطة بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً، إمّا لأنها تمثل دعامة ضرورية له لا يقوم من دونها، وإمّا لأنها حسمت جزءاً من النزاع أو فصلت في دفع من الدفوع التي أثّرت في الدعوى.

ومن المقرر كذلك أن قضاء الحكم يعتبر منصرفاً إلى المسائل التي فصل فيها صراحة، وكذلك إلى تلك التي ترتبط بها بحكم الاقتضاء العقلي فلا يكونان إلا كلاً غير منقسم،

ويتكاملان بالتالي في شأن بنیان الحكم، والدعائم التي يقوم عليها. أما ما لم يكن مطروحاً على المحكمة، ولم يكن مثاراً للنزاع أمامها، ولم تفصل فيه بالفعل فلا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضي؛ فهي لا تلحق سوى منطوق الحكم وما هو متصل بهذا المنطوق من الأسباب اتصالاً حتمياً بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها.

وحيث إنه لما كان ما تقدم وكانت الأسباب الواردة في الحكم في الدعوى الدستورية رقم د/٢٠١٦/٢ لسنة (١٤) قضائية - سائلة الإشارة - والتي يتساند إليها المدعي في منازعة التنفيذ الماثلة ويرى أن ما أورده غرفة المشورة بمحكمة التمييز في أسباب قرارها في الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٢٠٢٠ - موضوع منازعة التنفيذ - بعدم قبوله يعد عقبة في تنفيذ الحكم الدستوري لمصادمته له. إذ تضمن القرار: «... وكان الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة الكبرى المدنية نهائياً بصفتها الابتدائية طعنًا على قرار لجنة المنازعات الإيجارية وذلك وفقاً لنص المادتين (٤٠)، (٤٣/أ) من قانون إيجار العقارات رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٤، ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بطريق التمييز...» وأن ذلك يتناقض مع مقتضى الحكم الدستوري، بمقولة إن المعنى الذي حدده الحكم الدستوري لنص المادة (٤٣)، هو أن المحكمة الكبرى المدنية حين تصدر حكمها في الطعن في قرار لجنة المنازعات الإيجارية، فإنها تصدره وبطريق الضرورة واللزوم بصفتها الاستئنافية فإن هذا القول مردود، ولا يتفق مع ما تضمنه الحكم الدستوري المنازع في تنفيذه إذ إن الفقرة منه التي يستند إليها المدعي - سائلة البيان - نصت على أنه: «يجوز الطعن عليها (قرارات اللجنة) أمام المحكمة الكبرى المدنية» ولم تذكر أنها بصفتها الابتدائية أم الاستئنافية وهو ذات ما أورده نص البند (أ) من المادة (٤٣) من القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٤.

وحيث إنه بالإضافة إلى ما تقدم فإن الحكم في الدعوى الدستورية المنازع في تنفيذه رد على دفع جهاز قضايا الدولة بعدم قبول الدعوى بمقولة إن التصريح بإقامتها صدر عن المحكمة الكبرى الاستئنافية، في حين أن الطعن في قرار لجنة المنازعات الإيجارية يكون أمام المحكمة الكبرى المدنية طبقاً لنص المادة (٤٣) سائلة الإشارة، وأورد الحكم في أسبابه أن هذا الدفع غير سديد، ذلك أن الطعن في قرار لجنة المنازعات الإيجارية تنفرد بتحقيقه محكمة الموضوع ولا شأن للطعن بعدم دستورية المواد (٤٠)، (٤١)، (٤٢)، (٤٣) من القانون به. ومن ثم فإن المحكمة الدستورية لم تحدد صفة المحكمة الكبرى المدنية طبقاً لنص المادة (٤٣) هل هي بصفة ابتدائية أم استئنافية ولا يغير من الأمر ورود عبارة «المحكمة الكبرى الاستئنافية» في أكثر من موضع من الحكم عند الإشارة إلى وقائع الدعوى، ذلك أن الطعن بعدم الدستورية الذي

نظرته المحكمة الدستورية كان مصرحاً به من المحكمة الكبرى الاستئنافية، كما أن ما تضمنه الحكم في الدعوى الدستورية - آنفة الإشارة - من أن لجنة المنازعات الإيجارية هي هيئة ذات اختصاص قضائي، وأن المشرع حين أوجب التقاضي أمامها لم يخل بحق التقاضي أو ينال من استقلال السلطة القضائية، أو يهدر مبدأ المساواة، لا توجد ثمة صلة حتمية بينه وبين أن تكون المحكمة الكبرى المدنية - حين تنظر الطعون في قرارات اللجنة - بصفتها الابتدائية، أم بصفتها الاستئنافية ولم تتضمن أسباب الحكم في الدعوى الدستورية صراحة أو ضمناً بحكم الاقتضاء العقلي أن حكم المحكمة الكبرى يجوز الطعن فيه بالتمييز من عدمه، إذ لا يوجد ثمة ارتباط بين اعتبار لجنة المنازعات الإيجارية هيئة ذات اختصاص قضائي وبين جواز الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الكبرى المدنية بشأنها أمام محكمة التمييز، ذلك أن الحكم في الدعوى الدستورية ذاتها رقم (د/٢٠١٦/٢) المشار إليه - قد تضمنت أسبابه أن الدستور لم يتطلب أن يكون التقاضي على أكثر من درجة في جميع أنواع المنازعات، وإنما ترك ذلك للسلطة التقديرية للمشرع ومراعاة طبيعة المنازعات التي قد تختلف فيما بينها، والذي تغيًا سرعة إنهاء المنازعات الإيجارية حتى تستقر حقوق أصحابها.

وحيث إن ما أورده المدعي في صحيفة دعواه بأن الأعمال التحضيرية للمادة رقم (٤٣) من قانون إيجار العقارات - آنفة الذكر - تشير إلى اتجاه إرادة المشرع نحو جواز الطعن بالتمييز على أحكام المحكمة الكبرى المدنية الصادرة في المنازعات الإيجارية، وبفرض صحته فإنه لا يعد سنداً لمنازعة التنفيذ القائمة، فإنه وعلى النحو السالف بيانه، فإن قوام منازعة التنفيذ أن يكون تنفيذ الحكم في الدعوى الدستورية المنازع في تنفيذه لم يتم وفقاً لطبيعته وعلى ضوء الأصل فيه وهو ما يحدد نطاق منازعة التنفيذ حصراً، فلا يمتد إلى بحث الأعمال التحضيرية لنصوص القانون المطعون بعدم دستوريته، وإنما تنحصر فيما تضمنه الحكم المنازع في تنفيذه، في منطوقه أو أسبابه المرتبطة به ارتباطاً لا يقبل التجزئة.

وحيث إنه وبالبناء على ما تقدم، وبالفترض - جدلاً - أن غرفة المشورة بمحكمة التمييز قد جانبها الصواب في تطبيق المادتين (٤٠)، (٤٣/أ) من قانون إيجار العقارات رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٤، فإن ذلك لا يجوز أن يكون سنداً لاختصاص المحكمة الدستورية بنظر منازعات التنفيذ المعقودة لها بموجب نص المادة (٣٢) من قانونها الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٢، والذي يدور حول إزالة العوائق التي تعترض تنفيذ أحكامها، دون أن يمتد إلى تصحيح ما لحق الأحكام الصادرة من جهات القضاء الأخرى من عوار، إذ لا تعد المحكمة الدستورية حال ممارستها هذا الاختصاص جهة طعن في تلك الأحكام.

وحيث إنه لما كان الحكم المنازع في تنفيذه الصادر من المحكمة الدستورية في الدعوى رقم د/٢٠١٦/٣٠ بجلسة ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦، لم يعرض صراحة أو ضمناً لمسألة جواز الطعن بالتمييز في أحكام المحكمة الكبرى المدنية حال فصلها في الطعون على القرارات الصادرة من لجنة المنازعات الإجارية وهي المسألة عينها التي عيب المدعي في شأنها قرار غرفة المشورة بمحكمة التمييز السالف الذكر، ومن ثم فلا يكون ثمة صلة بين هذا الحكم الصادر من المحكمة الدستورية وقرار الغرفة، وتحل المنازعة المعروضة إلى طعن في ذلك القرار، لا يستنهض ولاية هذه المحكمة مما تكون معه الدعوى المعروضة حرية بعدم القبول.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى، وإلزام المدعي بالمصروفات.

رئيس المحكمة

نائب الرئيس

عضو المحكمة

عضو المحكمة

عضو المحكمة

عضو المحكمة

عضو المحكمة

وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف

قرار رقم (١١٨) لسنة ٢٠٢١

بتعديل المادة الثانية من القرار رقم (٨٢) لسنة ٢٠٢١
بتعيين خبراء مُختصين في المجالات الاجتماعية والنفسية
للقيام بأعمال الخبرة أمام محاكم العدالة الإصلاحية للطفل
واللجنة القضائية للطفولة وتحديد نظام عملهم

وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف:

بعد الاطلاع على القرار رقم (٨٢) لسنة ٢٠٢١ بتعيين خبراء مُختصين في المجالات الاجتماعية والنفسية للقيام بأعمال الخبرة أمام محاكم العدالة الإصلاحية للطفل واللجنة القضائية للطفولة وتحديد نظام عملهم،
وبناءً على الاتفاق مع وزير العمل والتنمية الاجتماعية،
وبناءً على عرض وكيل الوزارة للعدل والشئون الإسلامية،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يُستبدل بنص المادة الثانية من القرار رقم (٨٢) لسنة ٢٠٢١ بتعيين خبراء مُختصين في المجالات الاجتماعية والنفسية للقيام بأعمال الخبرة أمام محاكم العدالة الإصلاحية للطفل واللجنة القضائية للطفولة وتحديد نظام عملهم، النص الآتي:
«يُعيّن السادة التالية أسماؤهم للقيام بأعمال الخبرة في المجالات الاجتماعية والنفسية أمام المحكمة المختصة واللجنة:

- | | |
|-------------------------------|--------------------|
| ١- سعيدة أحمد علي السماهيجي | أخصائية علاج نفسي. |
| ٢- انتصار عبد الكريم جعفر | أخصائية علاج نفسي. |
| ٣- فخرية السيد شبر عبد النبي | باحثة اجتماعية. |
| ٤- عائشة عبد الله محمد الغاوي | باحثة اجتماعية. |
| ٥- أسماء محمد علي | باحثة اجتماعية. |

المادة الثانية

على وكيل الوزارة للعدل والشئون الإسلامية تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير العدل

والشئون الإسلامية والأوقاف

خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة

صدر بتاريخ: ٨ ربيع الأول ١٤٤٣هـ

الموافق: ١٤ أكتوبر ٢٠٢١م

وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف

قرار رقم (١١٩) لسنة ٢٠٢١
بإعادة تشكيل لجنة امتحان طالبي القيد
في جدول المحامين لغير الدارسين للشرعية الإسلامية

وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف:
بعد الاطلاع على قانون المحاماة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٠،
وتعديلاته،
وعلى القرار رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٩ بإعادة بتشكيل لجنة امتحان طالبي القيد في جدول
المحامين لغير الدارسين للشرعية الإسلامية،
وبعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء،
وبناءً على عرض وكيل الوزارة للعدل والشئون الإسلامية،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يُعاد تشكيل لجنة امتحان طالبي القيد في جدول المحامين لغير الدارسين للشرعية
الإسلامية على النحو الآتي:

- | | | |
|--------------------------------|---------------------|---------|
| ١- الشيخ عدنان عبد الله القطان | وكيل بمحكمة التمييز | رئيساً. |
| ٢- الشيخ ناصر أحمد خلف العصفور | وكيل بمحكمة التمييز | عضواً. |
| ٣- القاضي أحمد علي يحيى | وكيل بمحكمة التمييز | عضواً. |

المادة الثانية

يكون تشكيل اللجنة المشار إليها في المادة السابقة لمدة سنتين.

المادة الثالثة

على وكيل الوزارة للعدل والشئون الإسلامية تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من تاريخ
صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

وزير العدل

والشئون الإسلامية والأوقاف

خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

صدر بتاريخ: ١٣ ربيع الأول ١٤٤٣هـ

الموافق: ١٩ أكتوبر ٢٠٢١م

وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف

قرار رقم (١٢٠) لسنة ٢٠٢١

بإعادة تشكيل لجنة القيّد في الجدول العام للمحامين

وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف:

بعد الاطلاع على قانون المحاماة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٠،
وتعديلاته،

وعلى القرار رقم (٥) لسنة ١٩٨١ بشأن تنفيذ قانون المحاماة،
وعلى القرار رقم (١٠٨) لسنة ٢٠١٩ بإعادة تشكيل لجنة القيّد في الجدول العام للمحامين،
وبعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء، وترشيح جمعية المحامين البحرينية،
وبناءً على عرض وكيل الوزارة للعدل والشئون الإسلامية،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يُعاد تشكيل لجنة القيّد في الجدول العام للمحامين على النحو الآتي:

- ١- القاضي الشيخ حمد بن سلمان آل خليفة. قاضٍ بمحكمة التمييز رئيساً
- ٢- القاضي رياض محمد سيادي. قاضٍ بالمحكمة الكبرى المدنية الفئة (أ) عضواً
- ٣- المحامي فريد جاسم غازي. عضواً
- ٤- القاضي محمد عبد الله صالح. قاضٍ بالمحكمة الكبرى المدنية الفئة (أ) عضواً بصفة احتياطية

المادة الثانية

تختص اللجنة بالنظر في طلبات قيّد المحامين في الجدول العام طبقاً لقانون المحاماة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٠، والقرار رقم (٥) لسنة ١٩٨١ بشأن تنفيذ قانون المحاماة.

المادة الثالثة

تباشر اللجنة اختصاصها لمدة سنتين.

المادة الرابعة

على وكيل الوزارة للعدل والشئون الإسلامية تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

وزير العدل

والشئون الإسلامية والأوقاف

خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة

صدر بتاريخ: ١٣ ربيع الأول ١٤٤٣هـ
الموافق: ١٩ أكتوبر ٢٠٢١م

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

قرار رقم (٧٠) لسنة ٢٠٢١

بشأن تعيين مدير مؤقت لجمعية المحافظة الجنوبية الثقافية الاجتماعية

وزير العمل والتنمية الاجتماعية:

بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، وتعديلاته،

وعلى القرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٦ بشأن الترخيص بتسجيل جمعية المحافظة الجنوبية الثقافية الاجتماعية،

وعلى القرار رقم (٨٩) لسنة ٢٠١٩ بشأن تعيين مجلس إدارة مؤقت لجمعية المحافظة الجنوبية الثقافية الاجتماعية،

وعلى النظام الأساسي لجمعية المحافظة الجنوبية الثقافية الاجتماعية،
واستناداً إلى مذكرة إدارة دعم المنظمات الأهلية المؤرخة في ٢٠٢١/٩/٧،
وعملاً بنص المادة (٢٣) من المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ المشار إليه،
و ضمناً لحسن سير العمل بجمعية المحافظة الجنوبية الثقافية الاجتماعية،
وبناءً على عرض القائم بأعمال وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية،

قرر الآتي:

مادة (١)

تعيّن السيدة أمينة هاشم أحمد عبدالغفور الكوهجي مديراً مؤقتاً لجمعية المحافظة الجنوبية الثقافية الاجتماعية، وتكون لها الاختصاصات المقررة لمجلس الإدارة وفقاً لأحكام قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، والنظام الأساسي للجمعية.

مادة (٢)

تكون مدة المدير المؤقت ثمانية أشهر تبدأ من اليوم التالي لتاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

مادة (٣)

على المدير المؤقت للجمعية إعداد تقرير يقدم لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية بشأن أوضاع الجمعية متضمناً أمورها المالية خلال العامين الماضيين ومقترحاته لإصلاحها وتطوير وتنظيم العمل بها وفقاً لأحكام القانون والنظام الأساسي المشار إليهما، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار.

مادة (٤)

على المدير المؤقت أن يدعو الجمعية العمومية إلى اجتماع يُعقد قبل انتهاء المدة المحددة بالمادة (٢) من هذا القرار بشهر على الأقل وبعد موافقة الوزارة، وأن يعرض عليها تقريراً مفصلاً عن حالة الجمعية متضمناً أمورها المالية، وتنتخب الجمعية العمومية مجلس الإدارة الجديد في الجلسة ذاتها بعد اتخاذ الإجراءات الخاصة بترشيح أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لأحكام قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية المشار إليه وما قرره النظام الأساسي في هذا الشأن.

مادة (٥)

على وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير العمل والتنمية الاجتماعية

جميل بن محمد علي حميدان

صدر بتاريخ: ٥ ربيع الأول ١٤٤٣هـ

الموافق: ١١ أكتوبر ٢٠٢١م

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

قرار رقم (٧١) لسنة ٢٠٢١ بشأن تعيين مجلس إدارة مؤقت لجمعية المملكة

وزير العمل والتنمية الاجتماعية:

بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، وتعديلاته،

وعلى القرار رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨ بشأن الترخيص بتسجيل جمعية المملكة،

وعلى النظام الأساسي لجمعية المملكة،

واستناداً إلى مذكرة إدارة دعم المنظمات الأهلية المؤرخة في ١٠/١٠/٢٠٢١ والثابتة فيها مخالفات وتجاوزات الجمعية للمواد (٢٢، ٣٣، ٣٨، ٣٩، ٤٦) من المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، وعدم عقد اجتماع الجمعية العمومية ومجلس الإدارة، وعدم انتخاب مجلس إدارة للجمعية،

وعملاً بنص المادة (٢٣) من المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ المشار إليه،

وضماماً لحسن سير العمل بجمعية المملكة،

وبناءً على عرض القائم بأعمال وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية،

قرر الآتي:

مادة (١)

يُعيّن مجلس إدارة مؤقت لجمعية المملكة لمدة ثمانية أشهر برئاسة السيد / زكريا عبد القادر إسماعيل خنجي، وعضوية كل من:

- ١- حمد سلمان صالح تقي.
- ٢- هاني الشافعي محمود أبوطالب شنب.
- ٣- عبد الله بن شجاع بن الحسين الشريف.
- ٤- حسين سيد عبيد محمد السيد.
- ٥- محمد محمود ملا أحمد عبد الغني.
- ٦- أحمد عبد الله أحمد حسين البنخليل.
- ٧- عبد الرحيم حسن محمد نقي.
- ٨- منير إبراهيم أحمد حسن سرور.

مادة (٢)

تكون للمجلس المؤقت الاختصاصات المقررة لمجلس الإدارة وفقاً لأحكام قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ والنظام الأساسي للجمعية.

مادة (٣)

على القائمين بالعمل في الجمعية أن يبادروا بتسليم مجلس الإدارة المؤقت جميع أموال الجمعية وسجلاتها ودفاترها ومستنداتها.

مادة (٤)

يُعدُّ مجلس الإدارة المؤقت تقريراً مفصلاً يقدّم لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية بشأن أوضاع الجمعية، متضمناً أمورها المالية خلال الأعوام الأربعة الماضية، ومقترحاته لإصلاحها وتطوير وتنظيم العمل بها وفقاً لأحكام القانون والنظام الأساسي المشار إليهما، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار.

مادة (٥)

يدعو مجلس الإدارة المؤقت الجمعية العمومية إلى اجتماع يُعقد قبل انتهاء المدة المحددة بالمادة (١) من هذا القرار بشهر على الأقل بعد موافقة الوزارة، ويعرض عليها تقريراً مفصلاً عن حالة الجمعية، وتنتخب الجمعية العمومية مجلس الإدارة الجديد في الجلسة ذاتها بعد اتخاذ الإجراءات الخاصة بترشيح أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لأحكام القانون والنظام الأساسي المشار إليهما.

مادة (٦)

على وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير العمل والتنمية الاجتماعية

جميل بن محمد علي حميدان

صدر بتاريخ: ٥ ربيع الأول ١٤٤٣هـ

الموافق: ١١ أكتوبر ٢٠٢١م

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

قرار رقم (٧٤) لسنة ٢٠٢١

بشأن تعيين مجلس إدارة مؤقت لجمعية وكلاء الشحن

وزير العمل والتنمية الاجتماعية:

بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، وتعديلاته،

وعلى القرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ بشأن الترخيص بتسجيل جمعية وكلاء الشحن،

وعلى النظام الأساسي لجمعية وكلاء الشحن،

واستناداً إلى مذكرة إدارة دعم المنظمات الأهلية المؤرخة في ١١/١٠/٢٠٢١ والثابتة فيها

مخالفات وتجاوزات الجمعية للمواد (٣٢، ٣٣، ٣٨، ٣٩، ٤٦) من المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، وعدم عقد اجتماع الجمعية العمومية ومجلس الإدارة، وعدم انتخاب مجلس إدارة للجمعية،

وعملاً بنص المادة (٢٣) من المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ المشار إليه،

و ضمناً لحسن سير العمل بجمعية وكلاء الشحن،

وبناءً على عرض القائم بأعمال وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية،

قرر الآتي:

مادة (١)

يُعيّن مجلس إدارة مؤقت لجمعية وكلاء الشحن لمدة ثمانية أشهر برئاسة السيد / BALAJI

ARDHANARI، وعضوية كل من:

١- SHAHROM KHODAYAR FALATI.

٢- NARAYANAN BISWAS KRISHNA.

٣- ANOOPKUMAR SREEKUMAR SREEKUMAR.

٤- JOHN VARGHESE.

مادة (٢)

تكون للمجلس المؤقت الاختصاصات المقررة لمجلس الإدارة وفقاً لأحكام قانون الجمعيات

والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ والنظام الأساسي للجمعية.

مادة (٣)

على القائمين بالعمل في الجمعية أن يبادروا بتسليم مجلس الإدارة المؤقت جميع أموال الجمعية وسجلاتها ودفاترها ومستنداتها.

مادة (٤)

يُعَدُّ مجلس الإدارة المؤقت تقريراً يُقدَّم لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية بشأن أوضاع الجمعية، متضمناً أمورها المالية خلال الأعوام الأربعة الماضية، ومقترحاته لإصلاحها وتطوير وتنظيم العمل بها وفقاً لأحكام القانون والنظام الأساسي المشار إليهما، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار.

مادة (٥)

يدعو مجلس الإدارة المؤقت الجمعية العمومية إلى اجتماع يُعقد قبل انتهاء المدة المحددة بالمادة (١) من هذا القرار بشهر على الأقل بعد موافقة الوزارة، ويعرض عليها تقريراً مفصلاً عن حالة الجمعية، وتنتخب الجمعية العمومية مجلس الإدارة الجديد في الجلسة ذاتها بعد اتخاذ الإجراءات الخاصة بترشيح أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لأحكام القانون والنظام الأساسي المشار إليهما.

مادة (٦)

على وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير العمل والتنمية الاجتماعية

جميل بن محمد علي حميدان

صدر بتاريخ: ٧ ربيع الأول ١٤٤٣ هـ
الموافق: ١٣ أكتوبر ٢٠٢١ م

وزارة شؤون الشباب والرياضة

قرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠٢١

بتعديل بعض أحكام القرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٨

في شأن اللائحة النموذجية للنظام الأساسي لمراكز تمكين الشباب والهيئات الشبابية الخاضعة لإشراف وزارة شؤون الشباب والرياضة

وزير شؤون الشباب والرياضة:

بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، وتعديلاته،

وعلى القرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ في شأن اللائحة النموذجية للنظام الأساسي لمراكز تمكين الشباب والهيئات الشبابية الخاضعة لإشراف وزارة شؤون الشباب والرياضة، وتعديلاته، وبناءً على عرض القائم بأعمال وكيل الوزارة،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يُستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (٥٠) من اللائحة النموذجية للنظام الأساسي لمراكز تمكين الشباب والهيئات الشبابية المرافقة للقرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، النص الآتي: «يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات في السنة على الأقل أو كلما اقتضت الضرورة ذلك، بناءً على دعوة من أمين سر المجلس أو من ينوب عنه قبل موعد الاجتماع بأسبوع على الأقل، على أن يرفق بالدعوة جدول الأعمال والمذكرات الخاصة به، ويجوز أن تكون الدعوة لحضور الاجتماع بأية وسيلة إلكترونية معتمدة من الإدارة المختصة كالبريد الإلكتروني، كما يجوز انعقاد المجلس بأية وسيلة إلكترونية معتمدة من الإدارة المختصة بشرط أن تحقق الغاية من هذا الاجتماع».

المادة الثانية

تُضاف فقرة ثالثة إلى المادة (٢٣) من اللائحة النموذجية للنظام الأساسي لمراكز تمكين الشباب والهيئات الشبابية المرافقة للقرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، كما تُضاف مواد جديدة بأرقام (٢٣) مكرراً و(٣١) مكرراً و(٥١) مكرراً إلى ذات اللائحة، نصوصها الآتية:

مادة (٢٣) فقرة ثالثة:

ويجوز أن توجه الدعوة للأعضاء لحضور الاجتماع بأية وسيلة إلكترونية معتمدة من الإدارة المختصة كالبريد الإلكتروني وفقاً لبياناتهم المقررين بصحتها لدى المركز على أن يرفق بها جدول الأعمال والمستندات المبينة بالمادة (٢٤) من هذه اللائحة.

مادة (٢٣) مكرراً:

تُعقد الجمعية العمومية في مقر المركز، ويجوز لمجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العمومية للانعقاد في أي مكان آخر يحدده في خطاب الدعوة.

ويجوز بموافقة الوزارة انعقاد الجمعية العمومية بأية وسيلة إلكترونية معتمدة من الإدارة المختصة بشرط أن تحقق الغاية من هذا الاجتماع.

مادة (٣١) مكرراً:

مع مراعاة أحكام المادة (٣١) من هذه اللائحة، يجوز بموافقة الوزارة أن يتم التصويت في الجمعية العمومية عبر أية وسيلة إلكترونية معتمدة من الإدارة المختصة من شأنها التأكد من شخصية العضو.

مادة (٥١) مكرراً:

يجب على مجلس الإدارة استخدام التطبيق الإلكتروني المعتمد لدى الإدارة المختصة، ويتولى أمين السر إبلاغ جميع المحاضر وإدخال كافة الملفات وتوثيق ما يصدره رئيس وأعضاء المجلس من قرارات أو توجيهات من خلال هذا التطبيق.

المادة الثالثة

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير شؤون الشباب والرياضة

أيمن بن توفيق المؤيد

صدر بتاريخ: ١٥ ربيع الأول ١٤٤٣هـ

الموافق: ٢١ أكتوبر ٢٠٢١م

الهيئة العامة للرياضة

قرار رقم (٨) لسنة ٢٠٢١
بتعديل مسمى الاتحاد البحريني للجامعات

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة رئيس اللجنة الأولمبية البحرينية:
بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة
في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة
١٩٨٩، وتعديلاته،

وعلى المرسوم رقم (٦١) لسنة ٢٠٢١ بإنشاء الهيئة العامة للرياضة،
وعلى النظام الأساسي الموحد للاتحادات الرياضية الصادر بالقرار رقم (١٥) لسنة
٢٠١٤، وتعديلاته،

وعلى القرار رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنظيم سجل قيّد الاتحادات الرياضية بوزارة
شئون الشباب والرياضة،

وعلى القرار رقم (٥٩) لسنة ٢٠٢٠ بشأن تسجيل الاتحاد البحريني للجامعات بوزارة
شئون الشباب والرياضة،

وعلى موافقة اللجنة الأولمبية البحرينية بشأن تعديل اسم الاتحاد البحريني للجامعات،
وبناء على عرض الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للرياضة،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يُعدّل مسمى الاتحاد البحريني للجامعات المقيّد في سجل قيّد الاتحادات الرياضية تحت
رقم (٢٧) إلى (الاتحاد الرياضي البحريني للمدارس والجامعات).

المادة الثانية

على كافة المعنيين - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي
لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة

رئيس اللجنة الأولمبية البحرينية

خالد بن حمد بن عيسى آل خليفة

صدر بتاريخ: ٩ صفر ١٤٤٣هـ

الموافق: ١٦ سبتمبر ٢٠٢١م

الهيئة العامة للرياضة

قرار رقم (٩) لسنة ٢٠٢١
بتعديل مسمى الاتحاد البحريني للكيك بوكسينج

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة رئيس اللجنة الأولمبية البحرينية:
بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة
في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة
١٩٨٩، وتعديلاته،

وعلى المرسوم رقم (٦١) لسنة ٢٠٢١ بإنشاء الهيئة العامة للرياضة،
وعلى النظام الأساسي الموحد للاتحادات الرياضية الصادر بالقرار رقم (١٥) لسنة
٢٠١٤، وتعديلاته،

وعلى القرار رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنظيم سجل قيّد الاتحادات الرياضية بوزارة
شئون الشباب والرياضة،

وعلى القرار رقم (٦٣) لسنة ٢٠٢٠ بشأن تسجيل الاتحاد البحريني للكيك بوكسينج بوزارة
شئون الشباب والرياضة،

وعلى موافقة اللجنة الأولمبية البحرينية بشأن تعديل اسم الاتحاد البحريني للكيك بوكسينج،
وبناء على عرض الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للرياضة،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يُعدّل مسمى الاتحاد البحريني للكيك بوكسينج المقيّد في سجل قيّد الاتحادات الرياضية
تحت رقم (٣١) إلى (الاتحاد البحريني للكيك بوكسينج والمواي تاي).

المادة الثانية

على كافة المعنيين - كل فيما يخصه- تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي
لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة

رئيس اللجنة الأولمبية البحرينية

خالد بن حمد بن عيسى آل خليفة

صدر بتاريخ: ٩ صفر ١٤٤٣هـ

الموافق: ١٦ سبتمبر ٢٠٢١م

الهيئة العامة للرياضة

قرار رقم (١٠) لسنة ٢٠٢١

بشأن تعيين مجلس إدارة مؤقت لنادي سباقات الحلبة الرياضي والثقافي

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة:

بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، وتعديلاته،

وعلى المرسوم رقم (٦١) لسنة ٢٠٢١ بإنشاء الهيئة العامة للرياضة، وعلى اللائحة النموذجية للنظام الأساسي للأندية الخاضعة لإشراف وزارة شؤون الشباب والرياضة الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٠، وتعديلاتها، وعلى القرار رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٤ بشأن نشر رقم قيد وملخص النظام الأساسي لنادي سباقات الحلبة الرياضي والثقافي،

وعلى النظام الأساسي لنادي سباقات الحلبة الرياضي والثقافي، وعلى المذكرة المقدمة من القائم بأعمال إدارة الرقابة والتدقيق المتضمنة عدم كفاية عدد أعضاء مجلس الإدارة لانعقاده انعقاداً صحيحاً، وعملاً بنص المادة (٢٣) من المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ المشار إليه، وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للرياضة،

قرر الآتي:

مادة (١)

يُعين مجلس إدارة مؤقت لنادي سباقات الحلبة الرياضي والثقافي لمدة عام، برئاسة مازن

محمد هادي الحلي، وعضوية كل من:

- ١- أحمد عبدالرضا أسد باقر
 - ٢- فيصل محمد عبدالرحمن الشافعي
 - ٣- إياد حافظ حمد محمد المحميد
 - ٤- غدير محمد جعفر حسن يوسف
 - ٥- عبدالله عبدالعزيز عبدالله العباسي
- عضواً.
- عضواً.
- عضواً.
- عضواً.
- عضواً.

مادة (٢)

يكون لمجلس الإدارة المعين الاختصاصات المقررة لمجلس الإدارة في النظام الأساسي للنادي، ويتولى إدارة شؤونه وتصريف أموره، وفقاً لأحكام قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، واللائحة النموذجية للنظام الأساسي للأندية الخاضعة لإشراف وزارة شؤون الشباب والرياضة الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٠، والنظام الأساسي للنادي.

مادة (٣)

يُعد مجلس الإدارة المعين تقريراً يقدّم إلى الهيئة العامة للرياضة بشأن أوضاع النادي، متضمناً أموره المالية خلال العامين الماضيين، ومقترحاته لتطوير وتنظيم العمل به، وفقاً لأحكام القانون، واللائحة النموذجية والنظام الأساسي المشار إليهما، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار.

مادة (٤)

يدعو مجلس الإدارة المؤقت الجمعية العمومية لاجتماع يُعقد قبل انتهاء المدة المحددة بالمادة (١) من هذا القرار بشهر على الأقل بعد موافقة الهيئة، ويعرض عليها تقريراً مفصلاً عن حالة النادي، وتنتخب الجمعية العمومية مجلس إدارة جديد في الجلسة ذاتها، وذلك بعد اتخاذ الإجراءات الخاصة بترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وفقاً للقانون واللائحة النموذجية والنظام الأساسي للنادي المشار إليهم.

مادة (٥)

على الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للرياضة تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة
خالد بن حمد بن عيسى آل خليفة

صدر بتاريخ: ١٣ صفر ١٤٤٣هـ
الموافق: ٢٠ سبتمبر ٢٠٢١م

الهيئة العامة للرياضة

قرار رقم (١١) لسنة ٢٠٢١

بشأن تعيين مجلس إدارة مؤقت لنادي البسيتين الرياضي والثقافي

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة:

بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، وتعديلاته،

وعلى المرسوم رقم (٦١) لسنة ٢٠٢١ بإنشاء الهيئة العامة للرياضة، وعلى اللائحة النموذجية للنظام الأساسي للأندية الخاضعة لإشراف وزارة شؤون الشباب والرياضة الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٠، وتعديلاتها، وعلى القرار رقم (٣) لسنة ١٩٩٠ بشأن نشر أرقام قيد وملخصات الأنظمة الأساسية لبعض الأندية التي أعيد تسجيلها بالمؤسسة العامة للشباب والرياضة، وعلى النظام الأساسي لنادي البسيتين الرياضي والثقافي، وعلى المذكرة المقدمة من القائم بأعمال إدارة الرقابة والتدقيق المتضمنة عدم كفاية عدد أعضاء مجلس الإدارة لانعقاده انعقاداً صحيحاً، وعملاً بنص المادة (٢٣) من المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ المشار إليه، وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للرياضة،

قرر الآتي:

مادة (١)

يعين مجلس إدارة مؤقت لنادي البسيتين الرياضي والثقافي لمدة عام، برئاسة يحيى علي

المجدي، وعضوية كل من:

- ١- إحسان عبد الرحيم العباسي
- ٢- خالد محمد جميل
- ٣- نبيل عبد الرحمن محمد
- ٤- حسن محمد حسن علي
- ٥- يوسف أحمد يوسف
- ٦- جاسم محمد الباز
- ٧- أحمد سالم المشاري
- ٨- غسان عبد القادر الكوهجي
- ٩- محمد عبد الله الشيخ

عضواً.
عضواً.
عضواً.
عضواً.
عضواً.
عضواً.
عضواً.
عضواً.
عضواً.

مادة (٢)

يكون لمجلس الإدارة المعين الاختصاصات المقررة لمجلس الإدارة في النظام الأساسي للنادي، ويتولى إدارة شؤونه وتصريف أموره، وفقاً لأحكام قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، واللائحة النموذجية للنظام الأساسي للأندية الخاضعة لإشراف وزارة شئون الشباب والرياضة الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٠، والنظام الأساسي للنادي.

مادة (٣)

يُعد مجلس الإدارة المعين تقريراً يُقدّم إلى الهيئة العامة للرياضة بشأن أوضاع النادي، متضمناً أموره المالية خلال العامين الماضيين، ومقترحاته لتطوير وتنظيم العمل به، وفقاً لأحكام القانون واللائحة النموذجية والنظام الأساسي المشار إليهما، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار.

مادة (٤)

يدعو مجلس الإدارة المؤقت الجمعية العمومية لاجتماع يُعقد قبل انتهاء المدة المحددة بالمادة (١) من هذا القرار بشهر على الأقل بعد موافقة الهيئة، ويعرض عليها تقريراً مفصلاً عن حالة النادي، وتنتخب الجمعية العمومية مجلس إدارة جديد في الجلسة ذاتها، وذلك بعد اتخاذ الإجراءات الخاصة بترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وفقاً للقانون واللائحة النموذجية والنظام الأساسي للنادي المشار إليهم.

مادة (٥)

على الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للرياضة تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة

خالد بن حمد بن عيسى آل خليفة

صدر بتاريخ: ١٣ صفر ١٤٤٣هـ

الموافق: ٢٠ سبتمبر ٢٠٢١م

الهيئة العامة للرياضة

قرار رقم (١٣) لسنة ٢٠٢١ بشأن تسجيل الاتحاد البحريني الخماسي الحديث

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة رئيس اللجنة الأولمبية البحرينية:
بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة
في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة
١٩٨٩، وتعديلاته، وعلى الأخص المادتين (٩) و(٦٦) منه،
وعلى المرسوم رقم (٦١) لسنة ٢٠٢١ بإنشاء الهيئة العامة للرياضة،
وعلى النظام الأساسي الموحد للاتحادات الرياضية الصادر بالقرار رقم (١٥) لسنة
٢٠١٤، وتعديلاته،
وعلى القرار رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنظيم سجل قيّد الاتحادات الرياضية بوزارة
شئون الشباب والرياضة،
وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للرياضة،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يسجّل الاتحاد البحريني الخماسي الحديث في سجل قيّد الاتحادات الرياضية بالهيئة
العامة للرياضة، تحت قيّد رقم (٤٠).

المادة الثانية

على الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للرياضة تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من تاريخ
صدوره، ويُشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة

رئيس اللجنة الأولمبية البحرينية

خالد بن حمد بن عيسى آل خليفة

صدر بتاريخ: ٤ ربيع الأول ١٤٤٣هـ

الموافق: ١٠ أكتوبر ٢٠٢١م

الهيئة العامة للرياضة

قرار رقم (١٤) لسنة ٢٠٢١
بشأن تسجيل الاتحاد البحريني لرجبي كرة القدم

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة رئيس اللجنة الأولمبية البحرينية:
بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة
في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة
١٩٨٩، وتعديلاته، وعلى الأخص المادتين (٩) و(٦٦) منه،
وعلى المرسوم رقم (٦١) لسنة ٢٠٢١ بإنشاء الهيئة العامة للرياضة،
وعلى النظام الأساسي الموحد للاتحادات الرياضية الصادر بالقرار رقم (١٥) لسنة
٢٠١٤، وتعديلاته،
وعلى القرار رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنظيم سجل قيد الاتحادات الرياضية بوزارة
شئون الشباب والرياضة،
وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للرياضة،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يسجل الاتحاد البحريني لرجبي كرة القدم في سجل قيد الاتحادات الرياضية بالهيئة
العامة للرياضة، تحت قيد رقم (٤١).

المادة الثانية

على الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للرياضة تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من تاريخ
صدوره، ويُشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة

رئيس اللجنة الأولمبية البحرينية

خالد بن حمد بن عيسى آل خليفة

صدر بتاريخ: ٤ ربيع الأول ١٤٤٣هـ

الموافق: ١٠ أكتوبر ٢٠٢١م

وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

قرار رقم (٢٦٨) لسنة ٢٠٢١

بشأن تصنيف عقار في منطقة البحير - مجمع ٩٤١

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه، وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤، وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدّة للتعمير والتطوير، المعدّل بالقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها، وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة، وعلى المرسوم رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٩ بإعادة تنظيم شئون الأشغال وشئون البلديات في وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني، المعدّل بالمرسوم رقم (٨٩) لسنة ٢٠٢١، وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في المملكة الصادرة بالقرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩، المعدلة بالقرار رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٦،

وبعد العرض على المجلس البلدي لبلدية المنطقة الجنوبية،

وبعد موافقة اللجنة العليا للتخطيط العمراني،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية والعمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني،

قرر الآتي:

مادة (١)

يصنّف العقار رقم ٠٩٠٦٦٣٧٨ الكائن في منطقة البحير - مجمع ٩٤١ ضمن تصنيف مناطق المعارض التجارية (COM)، بشرط دمّج العقار رقم ٠٩٠٦٦٣٧٨ (الزاوية) مع العقار رقم ٠٩٠٣٨٧٢٤ الملاصق له من جهة الجنوب لكّون مساحة العقار (الزاوية) لا تتماشى مع

أحكام اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدّة للتعمير والتطوير الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرافقة لهذا القرار، وتطبق عليه الاشتراطات التنظيمية للتعمير الواردة في القرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩.

مادة (٢)

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
عصام بن عبدالله خلف

صدر بتاريخ: ١ ربيع الأول ١٤٤٣هـ
الموافق: ٧ أكتوبر ٢٠٢١م



وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

قرار رقم (٢٧٠) لسنة ٢٠٢١

بشأن تغيير تصنيف عقار في منطقة عالي - مجمع ٧٤٠

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدّة للتعمير والتطوير، المعدل بالقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة،

وعلى المرسوم رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٩ بإعادة تنظيم شئون الأشغال وشئون البلديات في وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني، المعدل بالمرسوم رقم (٨٩) لسنة ٢٠٢١،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في المملكة الصادرة بالقرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩، المعدلة بالقرار رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٦،

وبعد العرض على المجلس البلدي لبلدية المنطقة الشمالية،

وبعد موافقة اللجنة العليا للتخطيط العمراني،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية والعمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني،

قرر الآتي:

مادة (١)

يغير تصنيف العقار رقم ٠٧٠١٣٩٨٩ الكائن بمنطقة عالي مجمع ٧٤٠ من تصنيف مناطق السكن الخاص ب (RB) إلى تصنيف مناطق الخدمات والمرافق العامة (PS) وفقا لما هو وارد في الخارطة المرافقة لهذا القرار، وتطبق عليه الاشتراطات التنظيمية للتعمير الواردة في القرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩.

مادة (٢)

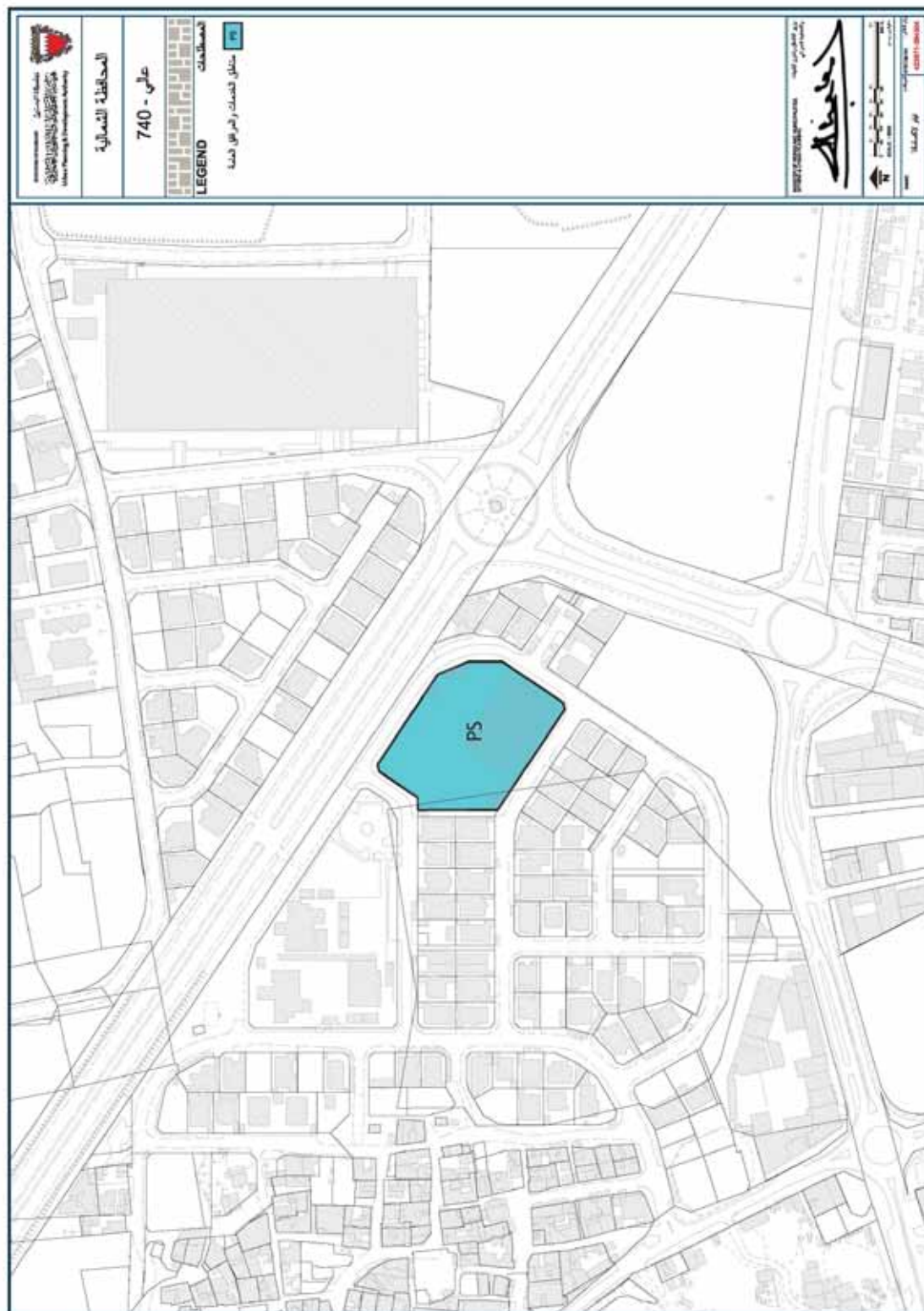
يُلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
عصام بن عبدالله خلف

صدر بتاريخ: ٤ ربيع الأول ١٤٤٣هـ
الموافق: ١٠ أكتوبر ٢٠٢١م



هيئة تنظيم الاتصالات

قرار رقم (٧) لسنة ٢٠٢١
بإصدار اللائحة التنظيمية بشأن خدمات النفاذ

رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات:
بعد الاطلاع على قانون الاتصالات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٢، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٧، وعلى الأخص المادتين (٣) و(٥٧) منه، وعلى لائحة تنظيم خدمات النفاذ إلى شبكة ومرافق الاتصالات الصادرة عن هيئة تنظيم الاتصالات بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠٠٥، وبعد التشاور مع الأطراف ذوي المصلحة، وبناءً على عرض القائم بأعمال المدير العام لهيئة تنظيم الاتصالات، وبعد موافقة مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يُعمل بأحكام اللائحة التنظيمية بشأن خدمات النفاذ المرافقة لهذا القرار.

المادة الثانية

تُلغى لائحة تنظيم خدمات النفاذ إلى شبكة ومرافق الاتصالات الصادرة عن هيئة تنظيم الاتصالات بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠٠٥.

المادة الثالثة

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات

المهندسة مريم أحمد جمعان

صدر بتاريخ: ١٣ ربيع الأول ١٤٤٣هـ

الموافق: ١٩ أكتوبر ٢٠٢١م

اللائحة التنظيمية بشأن خدمات النفاذ

مادة (١)

تعريف

في تطبيق أحكام هذه اللائحة، تكون للكلمات والعبارات الواردة فيها ذات المعاني الواردة في قانون الاتصالات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٢، وتكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

القانون: قانون الاتصالات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٢.

أمر النفاذ: الأمر الصادر من الهيئة بفرض التزام أو أكثر على مزود خدمات النفاذ، وفقاً لأحكام القانون والمادة (٣) من هذه اللائحة.

التزامات النفاذ: الالتزامات المفروضة على مزود خدمات النفاذ طبقاً لأحكام المادتين (٥) و(٦) من هذه اللائحة.

مزود خدمات النفاذ: المشغل المرخص له المتمتع بوضع مهيم في سوق الاتصالات والذي يقدم خدمات النفاذ.

طالب خدمة النفاذ: المشغل المرخص له الذي يسعى للحصول على خدمات النفاذ من مزود خدمة النفاذ، ولا يشمل المستخدمين النهائيين.

الأمر: الأمر الصادر عن الهيئة وفقاً لأحكام القانون.

عرض النفاذ المرجعي: العرض المرجعي لخدمات النفاذ التي يتعين على مزود خدمة النفاذ توفيرها.

مادة (٢)

نطاق السريان

تسري أحكام هذه اللائحة على مزود خدمات النفاذ.

مادة (٣)

مهام وصلاحيات الهيئة

أ- يجوز للهيئة عن طريق إصدار أمر النفاذ، أن تفرض التزاماً أو أكثر من التزامات النفاذ المنصوص عليها في المادتين (٥) و(٦) من هذه اللائحة على أي من مزود خدمات النفاذ. كما يجوز لها إذا قدرت الهيئة جوهرياً الحاجة لذلك، أن تفرض أية التزامات أخرى تتعلق بخدمات النفاذ على أي مزود خدمات نفاذ، على أن تقوم الهيئة بتقديم أسباب مكتوبة إليه.

ب- تتولى الهيئة - في حالة ما إذا قررت فرض أي من التزامات النفاذ - تقييم ما إذا كانت هذه الالتزامات مناسبة وضرورية في معالجة أوجه القصور المحددة من قبل الهيئة من عدمه، مع الأخذ بالاعتبارات الآتية:

١- الجدوى الفنية والاقتصادية لإقامة مرافق تنافسية وذلك على ضوء مستوى ومعدل نمو السوق.

٢- جدوى وكفاءة تقديم نوع خدمات النفاذ وخاصة السعة المتاحة.

٣- التزامات الهيئة بحماية وتشجيع تطور المنافسة ومصالح المستخدمين النهائيين على المدى الطويل.

ج- للهيئة الحق في تعديل أو إلغاء أية التزامات سارية أو فرض التزامات إضافية خلال مراجعتها الدورية للالتزامات المفروضة على مزودي خدمات النفاذ.

د- يجوز للهيئة أن تفرض التزامات على مزودي خدمات النفاذ لتلبية طلبات النفاذ إلى مكونات محددة من شبكات الاتصالات ومرافق الاتصالات واستخدامها.

مادة (٤)

رفض توفير خدمات النفاذ

يجوز لمزود خدمات النفاذ رفض توفير خدمة النفاذ بناءً على أسس ومعايير موضوعية تتعلق بالأمور الفنية أو الحفاظ على سلامة الشبكة أو وجود خطر على الصحة والسلامة. ويجوز لطالب النفاذ أن يتقدم بطلب حل النزاع وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في البند (ز) من المادة (٥٧) من القانون، إذا كان الرفض لا يستند إلى معايير موضوعية.

مادة (٥)

التزامات مزودي خدمات النفاذ

أ- يجب على مزودي خدمات النفاذ ضمان الآتي:

١- الاستمرار في تقديم خدمة النفاذ لشبكة ومرافق الاتصالات وعدم سحب هذه الخدمة بعد منحها إلا إذا كان هناك ما يبرر هذا السحب مثل التحديث واسع النطاق لشبكة الاتصالات والذي يجرى بالاتفاق مع هيئة تنظيم الاتصالات وبعد منح فترة إشعار مناسبة.

٢- التفاوض بحسن نية مع طالبي النفاذ.

٣- توفير عرض النفاذ المرجعي.

ب- يجوز للهيئة الطلب من مزود خدمة النفاذ القيام بالآتي:

- ١- منح طالب خدمة النفاذ إمكانية النفاذ إلى مكونات محددة من شبكات الاتصالات و/أو مرافق الاتصالات الخاصة به.
- ٢- تزويد طالبي خدمة النفاذ بخدمات النفاذ.
- ٣- تقديم خدمات الاتصالات التي تحددها الهيئة على أساس سعر البيع بالجملة لإعادة بيعها من قبل مشغلين مرخص لهم.
- ٤- منح خدمات النفاذ بشكل مفتوح إلى الواجهة البينية التقنية أو البروتوكولات أو التقنيات الرئيسية الأخرى التي تعد أساساً للتشغيل البيني لخدمات الاتصالات أو خدمات الشبكة الافتراضية.
- ٥- توفير موقع مشترك أو غير ذلك من خدمات مشاركة المرافق، بما في ذلك الأنايب أو المبنى أو مشاركة محطات الاتصالات.
- ٦- تقديم خدمات نفاذ محددة ولازمة لضمان التشغيل البيني للخدمات الشاملة للمستخدمين النهائيين، بما في ذلك مرافق خدمات الشبكة الذكية.
- ٧- توفير خدمات النفاذ إلى أنظمة الدعم التشغيلي أو أي نظام من أنظمة البرامج المماثلة.

مادة (٦)

تقديم خدمات نفاذ متنوعة

- يجوز للهيئة أن تطلب من مزود خدمة النفاذ تقديم خدمات نفاذ متنوعة تتعلق بأي من عناصر شبكات الاتصالات أو مرافق الاتصالات، بما في ذلك الآتي:
- ١- تأجير خطوط الاتصالات بالجملة.
 - ٢- خدمات السعات الدولية.
 - ٣- تسهيلات إنهاء المكالمات الدولية الصادرة.
 - ٤- خدمات الخط الرقمي للمشارك (DSLs) المقدمة بالجملة.
 - ٥- الكابلات النحاسية سواء كانت تعمل جزئياً أو كلياً أو كانت لا تعمل.
 - ٦- إطارات التوزيع الرئيسية أو المكثفات للنفاذ إلى تدفق تيار البت أو الموقع المشترك للخط الرقمي المشترك (DSLs).
 - ٧- غرف المعدات.

- ٨- البدالة المحلية.
- ٩- الألياف الداكنة.
- ١٠- الألياف سواء كانت تعمل جزئياً أو كلياً أو كانت لا تعمل.
- ١١- مرافق الاتصال الهاتفي ضيق النطاق.
- ١٢- الأنابيب.
- ١٣- غرفة الأنابيب.
- ١٤- محطات تحت سطح الأرض.
- ١٥- غرفة الكهرباء.
- ١٦- الكبائن المنصوبة في الشوارع الخارجية.
- ١٧- غرفة تحكم.
- ١٨- لوحة ضبط الألياف البصرية.
- ١٩- وصلات الربط.

مادة (٧)

عرض النفاذ المرجعي

يجب على مزود خدمات النفاذ تقديم عرض النفاذ المرجعي، ليشمل عرضاً لجميع خدمات النفاذ المطلوب تقديمها من مزود خدمات النفاذ، وبيان العروض المحددة دون تحزيمها وفقاً لاحتياجات سوق الاتصالات إذا كان ذلك ممكناً من الناحيتين التقنية والاقتصادية، مشفوعاً بالشروط والتعريفات اللازمة.

مادة (٨)

محتويات عرض النفاذ المرجعي

يجب أن يحتوي عرض النفاذ المرجعي على جميع المعلومات الضرورية المتعلقة بالمواصفات الفنية وخصائص الشبكة التي تمكن طالب النفاذ من الحصول على خدمات النفاذ واستخدامها بفعالية وكفاءة، وأن يحتوي على المعلومات التالية كحد أدنى:

- ١- وصف الخدمات والمرافق التي سيتم تقديمها كالخصائص والمواصفات التقنية، بما في ذلك تصميم الشبكة حيث تكون هذه المعلومات ضرورية للاستفادة الفعالة من النفاذ إلى الشبكة.

- ٢- موقع نقاط النفاذ والممرافق الأخرى المرتبطة بها، ومساحة الموقع المشترك، مع مراعاة التحديات المتعلقة بأمن الشبكة والأمن الوطني.
- ٣- المعايير الفنية لخدمات النفاذ، كالقيود الواردة على الاستخدام والأمور الأمنية الأخرى.
- ٤- شروط النفاذ إلى الخدمات الإضافية والتكميلية والمطورة والقيود التقنية وإجراءات النفاذ لهذه الخدمات، بما في ذلك أنظمة الدعم التشغيلي وأنظمة المعلومات أو قواعد البيانات المتعلقة بالطلب المسبق وتزويد الخدمات أو الطلبات والصيانة والإصلاح والفواتير.
- ٥- إجراءات تقدير وطلب وتزويد خدمات النفاذ.
- ٦- التعريفات وشروط الدفع وإجراءات احتساب الفواتير والتحصيل والنزاعات المتعلقة بالفواتير.
- ٧- تفاصيل اختبارات التشغيل البيني - إن وجدت - بعد استكمال تجارب المنتجات الجديدة.
- ٨- إدارة حركة المرور أو الشبكة.
- ٩- صيانة وجودة خدمات النفاذ.
- ١٠- تدابير ضمان الامتثال لمتطلبات سلامة الشبكة وأمن الموقع والقواعد ذات الصلة بالموظفين.
- ١١- الشروط المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، إن وجدت.
- ١٢- إجراءات تسوية النزاع بين الأطراف بما في ذلك عملية إحالة النزاع إلى الهيئة للتسوية.
- ١٣- السرية.
- ١٤- قواعد التوزيع بين المشغلين في حالة محدودية توفر الخدمة.
- ١٥- شروط وأحكام التوريد.
- ١٦- التغييرات في أنظمة تكنولوجيا المعلومات إلى الحد الذي تؤثر فيه على المشغلين الآخرين.
- ١٧- مواصفات المعدات التي تُستخدم في الشبكة.
- ١٨- اتفاقيات مستوى الخدمة المتعلقة بعملية تقديم الطلب وتقديم الخدمة وتوافرها والصيانة ومعالجة الأخطاء وإصلاحها والجدول الزمني المحدد لقبول أو رفض طلب التوريد بالخدمات وإكمالها واختباره وتسليم أو توصيل الخدمات والممرافق.
- ١٩- مؤشر الأداء الرئيسي فيما يتعلق باتفاقيات مستوى الخدمة ومعايير الجودة المتعلقة بأداء الالتزامات التعاقدية.

- ٢٠- ضمانات مستوى الخدمة المتعلقة بطلب وتقديم الخدمة وتوافرها والصيانة ومعالجة الأخطاء وإصلاحها، بما في ذلك شروط سداد فاتورة ائتمان الخدمة.
- ٢١- الإجراءات المتعلقة باقتراح أية تعديلات على عرض النفاذ المرجعي كتغيير المنتجات والأسعار وإطلاق خدمات جديدة وسحب الخدمات.

مادة (٩)

تقديم مسودة عرض النفاذ المرجعي للهيئة

- أ- يجب على مزودي خدمات النفاذ تقديم مسودة عرض النفاذ المرجعي إلى الهيئة للحصول على موافقتها وذلك بناءً على طلب من الهيئة أو كل أربعة وعشرين شهراً، أيهما أسبق.
- ب- يجب على الهيئة مراجعة مسودة عرض النفاذ المرجعي مع الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت الشروط والأحكام بما في ذلك التعريفات الخاصة بمسودة النفاذ المرجعي معقولة ومنصفة دون تمييز ومتوافقة مع أحكام القانون ومع أية أحكام وقرارات الموقف والإرشادات وأية أدوات قانونية أخرى صادرة عن الهيئة.

مادة (١٠)

الاستشارة العامة

إذا تضمنت مسودة عرض النفاذ المرجعي تعديلات جوهرية من شأنها أن تؤثر على سوق اتصالات معينة أو كانت بناءً على قرار صادر عن الهيئة بأن المشغل المرخص له يتمتع بوضع مهيمن، فعلى الهيئة نشر استشارة عامة تتعلق بالمسودة متضمنة الموافقة أو عدم الموافقة على المسودة، وفي حالة عدم الموافقة يتعين نشر المسودة متضمنة مسودة أمر تبين الشروط والأحكام المقترحة بما في ذلك التعريفات، إن وجدت. ويجب على مزود خدمات النفاذ تضمين هذه التعديلات في النسخة النهائية من عرض النفاذ المرجعي.

مادة (١١)

الإجراءات المتخذة بعد الاستشارة العامة

- أ- يجوز للهيئة بعد الانتهاء من عملية الاستشارة العامة اتخاذ أي من الإجراءات الآتية:
- ١- إرسال خطاب لمزود خدمات النفاذ بالموافقة على مشروع عرض النفاذ المرجعي.
- ٢- إصدار أمر في حالة عدم الموافقة.
- ب- يجب على مزود خدمات النفاذ الذي صدر أمر بحقه تقديم مسودة منقحة لعرض النفاذ المرجعي إلى الهيئة لمراجعتها، ويكون لها الحق في اتخاذ أي من الإجراءات الآتية:

- ١- إصدار خطاب الموافقة، إذا كانت المسودة المعدلة تعكس تماماً متطلبات الأمر.
- ٢- إصدار أمر يعتمد المسودة المرفقة مع الأمر الصادر عن الهيئة، إذا كانت المسودة المعدلة لا تعكس تماماً متطلبات الأمر، أو في حالة ما إذا لم يتقدم مزود خدمات النفاذ بمسودة منقحة لعرض النفاذ المرجعي، وفي هذه الحالة تكون المسودة نهائية وملزمة لمزود خدمات النفاذ.

مادة (١٢)

سريان عرض النفاذ المرجعي

يجب أن يكون عرض النفاذ المرجعي سارياً من التاريخ المحدد في خطاب الموافقة أو الأمر، وفي حالة عدم تحديد التاريخ يكون العرض سارياً من تاريخ إرسال خطاب الموافقة أو إصدار الأمر.

مادة (١٣)

نشر عرض النفاذ المرجعي

- أ- يجب على مزود خدمات النفاذ نشر عرض النفاذ المرجعي النهائي والمعتمد من الهيئة على موقعه الإلكتروني الخاص به خلال أسبوعين من تاريخ خطاب الموافقة أو الأمر.
- ب- يجب على مزود خدمات النفاذ تقديم نسخة مجانية من عرض النفاذ المرجعي خلال فترة زمنية معقولة، بناءً على طلب مقدم من طالب خدمة النفاذ، كما يجب عليه الاحتفاظ بنسخ على موقعه الإلكتروني لأية عروض نفاذ مرجعية معتمدة مسبقاً أو نهائية (حسب الاقتضاء) والتي تم استبدالها.
- ج- يظل عرض النفاذ المرجعي المنشور ساري المفعول إلى أن يتم تفعيل عرض النفاذ المرجعي المعدل.

مادة (١٤)

التعديل على عرض النفاذ المرجعي

يلتزم مزود خدمات النفاذ المرجعي بتقديم أية تغييرات تطلبها الهيئة، وذلك وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة، وإذا قرر مزود خدمات النفاذ إجراء تغيير في شروط عرض النفاذ المرجعي، فيجب عليه تقديم المسودة مع التغييرات المقترحة إلى الهيئة للموافقة عليها، وفقاً لأحكام هذه اللائحة والخطوات الواردة في الملحق المرافق.

مادة (١٥)

التعريفات

- أ- يجب أن تكون التعريفات لجميع خدمات النفاذ متوافقة مع القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له، كما يجب توافق هذه التعريفات مع أية ورقة موقف أو إرشادات.
- ب- يجوز للهيئة أن تطلب من مزود خدمات النفاذ تقديم تبرير حول آليه تحديد التعريف، كما يجوز للهيئة أن تطلب من مزود خدمات النفاذ تعديل أي أو كل التعريفات في عرض النفاذ المرجعي لضمان توافقها مع أحكام هذه اللائحة.

مادة (١٦)

السرية

- يجب على المشغل المرخص له، الحفاظ على سرية المعلومات التي حصل عليها من مشغل مرخص له آخر قبل أو أثناء أو بعد عملية التفاوض على خدمة النفاذ أو تزويد خدمة النفاذ أو شرائها، وأن يستخدمها فقط للغرض الذي قدمت من أجله.
- ويُحظر عليه الإفصاح عن هذه المعلومات لأي طرف آخر بأية صيغة، بما في ذلك الإدارات الأخرى أو فروع أو شركاء المتسلم لهذه المعلومات.

مادة (١٧)

تحقيق الالتزام

- مع عدم الإخلال بأحكام أي قانون آخر، يُعتبر إخلال المشغل المرخص له بأي حكم من أحكام هذه اللائحة إخلالاً جسيماً بأي حكم من أحكام القانون، أو بأي شرط من شروط التراخيص. وللهيئة اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الالتزام بها وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون.

ملحق

مخطط إجراءات الموافقة على عرض النفاذ المرجعي

ملاحظة: إن عملية تعديل عرض النفاذ المرجعي المنشور هي ذاتها. ومع ذلك، قد لا تقوم الهيئة بإجراء استشارة عامة إذا لم يكن للتعديل تأثير مادي على سوق اتصالات معين.

يقوم مزود النفاذ بتقديم مسودة عرض النفاذ المرجعي إلى الهيئة

تقوم الهيئة بمراجعة عرض النفاذ المرجعي للتحقق من الامتثال لأنظمة النفاذ

المشاورات العامة حول مسودة عرض النفاذ المرجعي وتقييم الهيئة المبدئي على مسودة عرض النفاذ المرجعي، وإضافة مسودة أمر مع تعديلات الهيئة المقترحة على مسودة عرض النفاذ المرجعي إذا اعتبرت الهيئة أنها ضرورية لضمان الامتثال لأنظمة النفاذ.

تتلقى الهيئة الردود على الاستشارة العامة وتراجعها، بما في ذلك التعليقات من مزود خدمة النفاذ الذي قدم مسودة عرض النفاذ المرجعي الأصلي

تصدر الهيئة خطاب الموافقة على مسودة عرض النفاذ المرجعي الأصلي المقدم

مزود خدمة النفاذ يعتمد عرض النفاذ المرجعي وينشره وفقاً لخطاب الموافقة أو أمر التعديل

تصدر الهيئة أمراً تحدد فيه التعديلات على مسودة عرض النفاذ المرجعي الأصلي المقدم

إذا لم يمثل مزود خدمة النفاذ للأمر، تصدر الهيئة أمراً جديداً يجعل عرض النفاذ المرجعي المعدل ملزماً على مزود خدمة النفاذ

مصرف البحرين المركزي

قرار رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢١

بشأن منح ترخيص لشركة ماي فاتورة ش.م.ب. (م)

محافظ مصرف البحرين المركزي:

بعد الاطلاع على قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦، وتعديلاته، وعلى اللائحة رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الخدّات الخاضعة لرقابة مصرف البحرين المركزي، وتعديلاتها، وبناءً على توصية لجنة التراخيص،

قرر الآتي:

مادة (١)

تُمنح شركة ماي فاتورة ش.م.ب. (م) ترخيص شركة مساندة للقطاع المالي - مقدّمو خدّات الدّفع.

مادة (٢)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محافظ مصرف البحرين المركزي

رشيد محمد المعراج

صدر بتاريخ: ١١ ربيع الأول ١٤٤٣هـ
الموافق: ١٧ أكتوبر ٢٠٢١م

إعلان رقم (٩) لسنة ٢٠٢١
بشأن قرارات الترسية الصادرة في المناقصات والمزايدات
خلال شهر سبتمبر ٢٠٢١

إعمالاً لأحكام المادة (٣٧) من المرسوم بقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، تُنشر قرارات الترسية الصادرة في المناقصات والمزايدات الآتية:

تقرير الترسيات الشهري

من: 2021/09/01 إلى: 2021/09/30

الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

#	رقم المناقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	القطاع الفرعي	تدبير جبريني	صلاات اخرى
1	2021/1	مناقصة	شراء وخضن ودعم برمجيات نظام الارزاق	الخدمات والمزاديات والامشجار	1	ALMOAYED GROUP W.L.L.	48,720,000	
						مجموع الترسيمات بالتدبير الجبريني:	48,720,000	

بدالة انترنت البحرين

[illegible]

بنك الإسكان

#	رقم المناقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	المطاء الفائز	تدبير جبريتي	علاوات أخرى
1	EB-2021-E 06	مناقصة	مناقصة لتعيين مباح كميات لمشروع غابات الصوف 2	الإشادات والاستشارات الهندسية	1	MOHAMED SALAHUDDIN CONSULTING ENGINEERING	19,980,000	
						مجموع الترميمات بالتدبير الجبريتي: 19,980,000		

جامعة البحرين

#	رقم المناقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	القطاع الفرعي	مبلغ بحريني	صناعات اخرى
1	UOBP/7/2020	مناقصه	توفير عدد 2 اطباء لمرکز جامعة البحرين الصحي	الخدمات والمزايدات والاستشارات	1	مستشفى كيمز هيلث	84,000,000	
2	UOBP/3/2021	مناقصه	تجهيز وتكثيف مركز حضانة الاصل في مبنى S-4 في جامعة البحرين	المواد والمعدات	1	TYLOS BUILDING MATERIALS	169,365,000	
3	UOBQ/6/2020	مناقصه	توريد كتب دراسية لجامعة البحرين وكلية البحرين للتعليم	المواد والمعدات	1	MIDDLE EAST CONSULTANCY CENTER CO. W.L.L	378,734,253	
						مجموع الترسبات بالمقاولين البحريني:	632,099,253	

حلبة البحرين الدولية

#	رقم المنطقة	النوع	الموضوع	القطاع	#	القطاع الفرعي	دوائر حكومية	عائلات أخرى
1	BIC/06/2020	أمر إداري	تعيين وكالة شراء وسيطة لخدمة البحرين الدولية	الخدمات والمزايدات والائتمان	1	UNIVERSAL MEDIA	700,000,000	
2	BIC/06/2021	منقصة	تحديث نظام المولد المبردة "إتش في آيه سي" مع مبردات صمامات التحكم	الواد والمعدات	1	ALMOAYYED AIR CONDITIONING W.L.L	135,237,900	
3	BIC/05/2021	منقصة	منقصة تطوير نظام إدارة المواني بحملة البحرين الدولية	الواد والمعدات	1	ALMOAYYED AIR CONDITIONING W.L.L	299,250,000	
						مجموع الترسيمات بالدولار البحريني:	1,134,487,900	

شركة البحرين للاستثمار العقاري

#	رقم المناقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	القطاع الفرعي	مبلغ بحريني	صناعات اخرى
1	TB/30614/2021	مزايدة	تأجير مستودعات في منطقة مشرة بندر الدار	المواد والمنتجات	1	شركة قاسم فو انتر نيشونال	267,600,000	
					2	شركة ايلاند تكنولوجي للمعلومات	118,800,000	
						المجموع (أ.ب.ب.ب.)	386,400	
						مجموع الترميمات بالمقارن بالبحريني:	386,400,000	

شركة بابكو للتزويد ش.ش.و.

[illegible]

شركة تطوير للبترو

#	رقم المناقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	الطاء الفاز	دينار بحريني	عملات أخرى
1	TP-635-2020	مناقصة	PROVISION OF ONSHORE DRILLING RIG SERVICES - RFP/TWR/2020/74	النفط	1	HELMERICH & PAYNE RASCO INC - FOREIGN BRANCH	43,735,557.000	
2	TP-608-2020_1	مناقصة	هندسة وشراء وإنشاء شبكة توزيع الغاز المرحلة الأولى	النفط	1	PETROFAC	18,849,055.000	
3	TP-734-2021	مناقصة	PROVISION OF HOUSEKEEPING AND ASSOCIATED SERVICES	النفط	1	MAGIC SHINE CLEANING	786,397.000	
4	TP-712-2021	مناقصة	PROVISION OF VERITAS LICENSES SUPPORT SERVICES	النفط	1	ISIT WLL	381,640.000	
5	TB/30709/2021	مناقصة	SUPPLY OF WOOD (4'4"4 MTR & 2'4"4 MTR)	النفط	1	GLOBAL ENERGY FOR OIL SERVICES	65,887.000	
6	TP-823-2021	مناقصة	PROVISION OF NATURALLY OCCURRING RADIOACTIVE MATERIAL ("NORM") WASTE DISPOSAL SERVICES	النفط	1	TERRALOG TECHNOLOGIES INC	567,687.000	
7	TB/30189/2021	امر تعديري	PROVISION OF OWL CYBER DEFENSE SUPPORT SERVICES	النفط	1	OREGON SYSTEMS SPC	-20.000	
8	TP-656-2020	مناقصة	MAINTENANCE OF CORIOLIS METERS	النفط	1	ROSEMOUNT TANK GAUGING MIDDLE EAST	58,710.000	
9	TP-774-2021	مناقصة	توفير الاشتراك والتخزين للبرمجيات سيمتلك هانريد	النفط	1	BAHRAIN BUSINESS MACHINES	85,165.000	
10	TP-606-2020	مناقصة	حقل تشييد ولعة ومحمية الحفينة	النفط	1	RED SCARF	68,745.850	
11	TP-589-2020 / CO-2020-492	مناقصة	تصميم وشراء وتصنيع وتركيب واختبار ومرحلة ما قبل التشغيل وبدء تشغيل التتبع من نقاط تجمع الأبار الجديدة - RFP/TATWEER/445/2020	النفط	1	TDE OVERSEAS LTD.	19,628,049.935*	USD 51,926,058.030
12	TP-864-2020	مناقصة	توريد وصلات عزل أحادية	النفط	1	NEWTECH INTERNATIONAL	225,293.000	
13	TP-344-2018	امر تعديري	خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في صناعة النفط والغاز	النفط	1	SCHLUMBERGER OVERSEAS S.A	4,939,678.000	
14	RFP/Tatweer/237/2019	امر تعديري	اتفاقية شراء طويلة الأجل لتوريد خطوط الانابيب لمدة خمس سنوات	النفط	1	OFFSHORE ENGINEERING & MARKETING	2,654,103.000	
15	RFP/Tatweer/237/2019	امر تعديري	اتفاقية شراء طويلة الأجل لتوريد خطوط الانابيب لمدة خمس سنوات	النفط	1	ENERSERV WLL	7,192,914.000	
16	RFP/Tatweer/237/2019	امر تعديري	اتفاقية شراء طويلة الأجل لتوريد خطوط الانابيب لمدة خمس سنوات	النفط	1	TIANJIN PIPE CORPORATION (MIDDLE EAST) LIMITED	2,262,443.000	
17	TP-719-2021	مناقصة	FIVE (5) YEARS LTPA FOR FLOWSERVE VALVE SPARES	النفط	1	AL ZAMHI TRADING & IND. SUPPLIE	1,202,391.000	
18	TP-752-2021	مناقصة	SUPPLY OF SICK ULTRASONIC FLOWMETER SPARES	النفط	1	YUSUF BIN AHMED KANOO CO.	59,747.320	
19	TP-735-2021	مناقصة	توفير خدمات الحريق المحمولة والخدمات المرتبطة بها	النفط	1	ALPHA FIRE SERVICES CO	57,560.000	
20	TP-318-2018	امر تعديري	خدمات الحماية الكاثودية	المواد والمعدات	1	CORROSION & TECHNICAL SERVICES	33,171.000	
21	TP-749-2021	مناقصة	توريد صمامات الحاصلة على موافقة من المعهد الأمريكي للبترو وتوريد محول مزوذج مع لوحة التحكم للبترو	النفط	1	NAN TECHNICAL TRADING	233,582.000	
22	TP-713-2021	مناقصة	PROVISION OF LOGRHYTHM XDR STACK PERPETUAL	النفط	1	PARAMOUNT COMPUTER SYSTEMS	184,062.000	
23	AUC/TWR/2020/2	مزايدة	جمع وبيع المواد الخردة	النفط	1	BAHRAIN SCRAPMOULD CO	19,670.400	
24	RFP/Tatweer/186/2018	امر تعديري	عقد زمني لمدة 5 سنوات لتوريد الانابيب المستخدمة في حفر ابار النفط والغاز	النفط	1	TENARIS GLOBAL SERVICES	1,452,649.000	
25	RFP/Tatweer/186/2018	امر تعديري	عقد زمني لمدة 5 سنوات لتوريد الانابيب المستخدمة في حفر ابار النفط والغاز	النفط	1	TIANJIN PIPE CORPORATION (MIDDLE EAST) LIMITED	12,240,914.000	
26	RFP/Tatweer/186/2018	امر تعديري	عقد زمني لمدة 5 سنوات لتوريد الانابيب المستخدمة في حفر ابار النفط والغاز	النفط	1	VALLOUREC MIDDLE EAST	12,938,356.000	
27	RFP/Tatweer/186/2018	امر تعديري	عقد زمني لمدة 5 سنوات لتوريد الانابيب المستخدمة في حفر ابار النفط والغاز	النفط	1	MARUBENI - ITOCHU TUBULARS ASIA PTE	3,738,762.000	
28	TP-699-2020	مناقصة	SUPPLY OF GAS CHROMATOGRAPH	النفط	1	MOHAMMED JALAL & SONS TECHNOLOGY	121,999.000	

مجموع الترسيمات بالدينار البحريني: 133,784,168.505

شركة مطار البحرين

#	رقم المناقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	الطاء الفاز	دينار بحريني	عملات أخرى
1	RFP/BAC/2021/28	مناقصة	توريد معدات الرفع والمناولة الآلية لشركة مطار البحرين	الطيران	1	YUSUF BIN AHMED KANOO CO.	40,220.000	
2	BAC/157/2015	تمديد	MODULAR CAR PARK PREQUALIFICATION	الإنشاءات والاستشارات الهندسية	1	ADPI	675,650.000	
3	BAC/115/2014	تمديد	CONSULTANCY SERVICES FOR COSTING DURING CONSTRUCTION PHASE FOR THE AIRPORT	الطيران	1	AECOM MIDDLE EAST	148,225.000	
4	BAC/14/2008	تمديد	مشروع مبنى المسافرين الثاني بمطار البحرين الدولي (PROJECT MANAGEMENT) الخدمات الاستشارية لإدارة المشروع	الخدمات والمزايدات والاستثمار	1	HILL INTERNATIONAL	628,133.000	

مجموع الترسيمات بالدينار البحريني: 1,492,228.000

شركة نفط البحرين

#	رقم المناقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	الطء الفاز	دينار بحريني	عملات أخرى
1	T24516 (58)	مناقصة	تأمين اعتمادية منشأة معالجة الكبريت	النفط	1	ROCKWELL AUTOMATION BAHRAIN	95,835.000	
2	Q23018 (53)	مناقصة	شراء مخفر لوحدة التكسير الهيدروجيني رقم 1 لعام 2022	النفط	1	UNIVERSAL OIL PRODUCTS (UOP)	3,105,926.000	
3	Q24053(53)	مناقصة	شراء مخفر لوحدة التكسير الهيدروجيني رقم 2 لعام 2022	النفط	1	CLARIANT INTERNATIONAL AG	447,195.000	
4	T180031 (43)	تمديد	توفير مركبات الدفع الرباعي ذات المحركات الرباعية لشركة نفط البحرين (بابكر)	المواد والمعدات	1	ARADOS CAR HIRING	35,000.000	
5	T160186	امر تعديري	توفير خدمة الشحن من الباب الي الباب لمدة خمس سنوات	النفط	1	BAHRAIN INTERNATIONAL CARGO SERVICES	350,000.000	
6	T27401 (19)	مناقصة	توفير خدمات العمالة لادارة المشتريات	النفط	1	MC6 INDUSTRIAL SERVICES	220,830.000	
7	Q19793 (17)	مناقصة	مناقصة شراء قطع غيار من دريسر راند	النفط	1	DRESSES RAND SALES COMPANY	97,687.000	
8	T13280 (24)	تجديد	توفير خدمات استشارية في مجال تقنية المعلومات	النفط	1	GARTNER GULF FZ_LLC	130,410.000*	USD 345,000.000
9	T29900-2 (19) (CS)	مناقصة	ABU DHABI INTERNATIONAL PETROLEUM EXHIBITION & CONFERENCE - ADIPEC2021	النفط	1	PICO INTERNATIONAL	60,230.000	

مجموع الترسيمات بالدينار البحريني: 4,543,311.000

شركة هلا بحرين للضيافة

#	رقم المناقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	الطء الفاز	دينار بحريني	عملات أخرى
1	RFP/HALA/17/2021	مناقصة	تعيين وكالة للتسويق والإعلان والخدمات الإبداعية لشركة هلا بحرين للضيافة	الطيران	1	FROM6 COMMUNICATIONS CO	88,200.000	

مجموع الترسيمات بالدينار البحريني: 88,200.000

طيران الخليج

#	رقم المناقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	الطء الفاز	دينار بحريني	عملات أخرى
1	TB/27627/2019	تجديد	LOUNGE SERVICES AT VELANA INTERNATIONAL AIRPORT, MALDIVES (MLE)	الطيران	1	LEELI LOUNGE	78,303.000	
2	BTB-2278-04-21	مناقصة	الدعم الفني للطائرات، صيانة الخط مطار كوكالامور الدولي (KUL) ماليزيا	الطيران	1	KLM - ROYAL DUTCH AIRLINES	118,019.000	
3	TB/29773/2021	تجديد	DIRECT APPOINTMENT FOR THE LOUNGE SERVICES AGREEMENT AT CHENNAI AIRPORT, INDIA	الطيران	1	TRAVEL FOOD SERVICES CHENNAI PRIVATE LIMITED	204,018.000	
4	ITC-1461-1-16	تجديد	PASSENGER SERVICES SYSTEM PSS	الطيران	1	SABRE AIRLINE SOLUTIONS	13,188,124.000	
5	TB/29797/2021	تجديد	DIRECT APPOINTMENT OF DRY LEASE OF B787 SIMULATOR AT BOEING TRAINING COMPASS IN LONDON GATWICK, UK	الطيران	1	BOEING INC	192,421.000	
6	BTB-1815-04-18	تجديد	خدمات الأمن في مطار فرانكفورت الدولي	الطيران	1	A.S.S. ALL SECURITY SERVICES GMBH	322,426.000	
7	BTB-2217-10-20	مناقصة	شراء وتنفيذ أداة تحليل الإيرادات وتخطيط المبيعات	الطيران	1	IBODE TECHNOLOGIES PVT	162,400.000	
8	ITC-1393-7-15	تجديد	TOTAL LOGISTIC SOLUTION TO COVER EXPORT AND IMPORT REQUIREMENTS FOR ENTIRE GULF AIR BUSINESS	الطيران	1	AL MOAYED WILHELSEN LTD	2,041,866.792*	USD 5,401,764.000
9	ITC-1393-7-15	تجديد	TOTAL LOGISTIC SOLUTION TO COVER EXPORT AND IMPORT REQUIREMENTS FOR ENTIRE GULF AIR BUSINESS	الطيران	1	FEDERAL EXPRESS	287,543.844*	USD 760,698.000
10	ITC-1393-7-15	تجديد	TOTAL LOGISTIC SOLUTION TO COVER EXPORT AND IMPORT REQUIREMENTS FOR ENTIRE GULF AIR BUSINESS	الطيران	1	KUEHNE + NAGEL	12,135.690*	USD 32,105.000
11	BTB-1857-6-18	تجديد	الدعم الفني والصيانة في مطار بنغالور الدولي – الهند	الطيران	1	AIR WORKS INDIA	45,608.000	
12	BTB-1880-08-18	تجديد	الخدمات التموينية في مطار بانكوك الدولي	الطيران	1	THAI AIRWAYS	398,732.000	
13	ITC-1265-6-14	تمديد	THIRD PARTY TECHNICAL ENGINEERING HANDLING AGENT AT ATHENS INTERNATIONAL AIRPORT (ATH) GREECE	الطيران	1	ROYAL DUTCH AIRLINES KLM	4,900.000	
14	TB/13712/2011	تجديد	CARGO HANDLING SERVICES AT MUMBAI AIRPORT	الطيران	1	AI AIRPORT SERVICES LIMITED	92,288.000	
15	BTB-1838-4-18	مناقصة	الدعم الفني والصيانة في مطار كاليكوت الدولي – الهند	الطيران	1	AIR WORK INDIA ENGINEERING PVT	81,410.510	
16	BTB-2159-06- 20	مناقصة	توفير بطاريات لمسافرين الدرجة السياحية	الطيران	1	ZIBO RAINBOW AIRLINE APPLIANCE	394,030.000	
17	BTB-BTB-2203-09-20	مناقصة	CREW HOTEL ACCOMMODATION AT CHENNAI, INDIA	الطيران	1	ITC GRAND CHOLA	111,392.000	
18	BTB-2215-10-20	تجديد	الإقامة في فندق في كاليكوت، الهند	الطيران	1	GATEWAY HOTEL	275,957.000	
19	TB/29564/2020	امر تعديري	DIRECT APPOINTMENT OF OPERATIONS SERVICES AT BEN GURION INTERNATIONAL AIRPORT TEL AVIV- ISRAEL	الطيران	1	QAS ISRAEL	-131,157.000	

مجموع الترسيمات بالدينار البحريني: 17,880,417.836

مجلس الشورى

#	رقم المناقشة	التوع	الموضوع	القطاع	#	الطء الففز	دئار بفرئى	علائ آفرى
1	TB/30916/2021	ئفءفء	ئفءفء ئءافء مئلس الشورى مع البفء مءوب ءففى الءاف بسكن مءاءة (المستأار الفافئى البفء عبء الرءم علف	الءفءاء والمزافاء والاسئءاء	1	مءوب ءففى	6,720.000	
مءوع الفرسفاء بالفئار المءرفئى: 6,720.000								

مجلس المناقصاء والمزاداء

#	رقم المناقشة	التوع	الموضوع	القطاع	#	الطء الففز	دئار بفرئى	علائ آفرى
1	TB/4462	ئفءفء	MANPOWER FOR E-TENDERING SYSTEM	الءفءاء والمزاداء والاسئءاء	1	ATYAF ESOLUTIONS CO.	36,590.400	
مءوع الفرسفاء بالفئار المءرفئى: 36,590.400								

مجلس الفواب

#	رقم المناقشة	التوع	الموضوع	القطاع	#	الطء الففز	دئار بفرئى	علائ آفرى
1	TB/30858/2021	مناقسة	مشروع الصفاء الساءة للءام المءبطة الاءرفوءة	الءفءاء والمزاداء والاسئءاء	1	AL ZAYANI COMMERCIAL SERVICES CO	28,728.000	
2	TB/30859/2021	مناقسة	مشروع للءة المءرفوءة للءام المءبطة الاءرفوءة	الءفءاء والمزاداء والاسئءاء	1	AL ZAYANI COMMERCIAL SERVICES CO	69,999.300	
مءوع الفرسفاء بالفئار المءرفئى: 98,727.300								

مركز الاصال الوطنى

#	رقم المناقشة	التوع	الموضوع	القطاع	#	الطء الففز	دئار بفرئى	علائ آفرى
1	TB/30725/2021	ئفءفء	نءام MELTWATER	الءفءاء والمزاداء والاسئءاء	1	MELTWATER MIDDLE EAST	25,000.000	
مءوع الفرسفاء بالفئار المءرفئى: 25,000.000								

مركز المءرفئ للءراساء الاسءرائءفة والفوءة والطفلة

#	رقم المناقشة	التوع	الموضوع	القطاع	#	الطء الففز	دئار بفرئى	علائ آفرى
1	DERASAT/1/2021	مناقسة	برنامء فعطة الفافئ الصفى	الءفءاء والمزاداء والاسئءاء	1	BAHRAIN NATIONAL LIFE INSURANCE CO	28,774.200	
2	TB/30812/2021	مناقسة	الءافء مع مءء لاءر بءامء بئسلقاء الأمرفكة TTCSPT	الءفءاء والمزاداء والاسئءاء	1	مءء لاءر بءامء بئسلقاء الأمرفكة	33,547.87*	USD 88,751.000
مءوع الفرسفاء بالفئار المءرفئى: 62,322.078								

هفئة المءرفئ للءاففة والاءار

#	رقم المناقشة	التوع	الموضوع	القطاع	#	الطء الففز	دئار بفرئى	علائ آفرى
1	TB/30801/2021	مناقسة	إقامة عرضفء LUARA DE LOS ANGELES ءفن مءرفئ المءرفئ الفوفى الموفففى 2021	الءفءاء والمزاداء والاسئءاء	1	PASION TURCA, S.L.	48,118.000*	EUR 98,000.000
2	J01/2016	ئمفء	الءفءاء الاسئءاءفة للءفظ والفافئ الففففى الفرافة فف شمل المءرفئ وسوق الفوفرفة لئمئروع مرفق الفافئ	الإنشاءاء والاسئءاءاء الهندسة	1	STUDIO ANN HOLTROP	12,600.000	
3	TB/30702/2021	مناقسة	الءافء المافئ مع شركة "ANO *GALA-RUSSE"	الءفءاء والمزاداء والاسئءاء	1	ANO *GALA-RUSSE"	100,900.500*	EUR 205,500.000
4	TB/27571/2019	ئفءفء	الصفاء لاءفءة إئار المءرفئ وكفمفراء المراففة الفاففة لهفئة المءرفئ للءاففة والاءار	الإنشاءاء والاسئءاءاء الهندسة	1	KHAYBER FIRE AND SECURITY SYSTEMS W.L.L	8,391.331	
مءوع الفرسفاء بالفئار المءرفئى: 170,009.831								

هفئة المءرفئ للساءة والمعارض

#	رقم المناقشة	التوع	الموضوع	القطاع	#	الطء الففز	دئار بفرئى	علائ آفرى
1	BTEA 180/2021	مزافءة	فافئ ارفض علف فافئ ءفف المءرفئ	الإنشاءاء والاسئءاءاء الهندسة	1	SOLYMAR CO W.L.L	978,000.000	
2	BTEA/140/2020	ئفءفء	مكئب فمفلفف فف المملكة العربفة الصوءفة	الءفءاء والمزاداء والاسئءاء	1	GULF REPS LTD	63,765.000	
3	BTEA/143/2020	ئفءفء	المكئب الفمفلفف فف المملكة المءءة والرفءا الشمالة	الءفءاء والمزاداء والاسئءاء	1	HILLS BALFOUR	67,000.000	
مءوع الفرسفاء بالفئار المءرفئى: 1,108,765.000								

هفئة الكهرفاء والماء

#	رقم المناقشة	التوع	الموضوع	القطاع	#	الطء الففز	دئار بفرئى	علائ آفرى
1	RP-CSD-133-2017	ئمفء	فءفء ءفءاء فراءة العاءاء لئءة عامفء	الءفءاء والمزاداء والاسئءاء	1	SIXPENCE CONSULTING	96,390.000	
2	RP-CSD-133-2017	ئمفء	فءفء ءفءاء فراءة العاءاء لئءة عامفء	الءفءاء والمزاداء والاسئءاء	1	NBA CONSTRUCTION	22,800.000	
3	RS-EDD-054-2021	مناقسة	"ADVANCE CLIENT" ءفءاء الصفاء للءام عاءاء الكهرفاء الفكة	الءفءاء والمزاداء والاسئءاء	1	PH TRADING	41,900.000	
4	RP-CSD-026-2021	مناقسة	فءفء وإءارة علففاء ءفءاء المءرفئفء فف ففها ءفءاء الاءرفوءة وفففئف الوافع لرفء الفوصفاء الففر فاففففة	الءفءاء والمزاداء والاسئءاء	1	SIXPENCE CONSULTING	778,200.000	
5	RP-CSD-041-2021	مناقسة	فءفء ءفءاء فراءة عاءاء الكهرفاء والماء الفاففة لهفئة الكهرفاء والماء	الءفءاء والمزاداء والاسئءاء	1	NBA CONSTRUCTION	828,000.000	
6	RS-EDD-017-2021	مناقسة	الفاففة ءفءاء الصفاء للءام لئءة اسكرا "SEP2W".	الءفءاء والمزاداء والاسئءاء	1	EMCO CO	47,700.000	
7	PM-ETD-266-2018	أمر فءفرفف	أعمال فءفءل ءفءاء الكهرفاء فاف الفءء العافف لئمئروع فءفءل فافف - فزوفء وفركفء والفافر ءاففء ءفءة وأعمال فمففة مراففة	الإنشاءاء والاسئءاءاء الهندسة	1	ALGHAZ CO. FOR CONTRACTING AND TRADING AND TOURISM LTD.	-525,320.687	
8	PS-ISD-125-2020	ئفءفء	SUPPLY OF CISCO EQUIPMENT ANNUAL MAINTENANCE & SUPPORT SERVICES FOR ONE YEAR	الءفءاء والمزاداء والاسئءاء	1	ALMOAYYED COMPUTERS	69,900.000	
9	RP-WTD-174-2020	أمر فءفرفف	فءفءل وإءراء الصفاء الفوففة الفوففة لئءة (5) مءفءاء لئل المفاء لئءة مءءة مءاء	الءفءاء والمزاداء والاسئءاء	1	MC6 INDUSTRIAL SERVICES	-180,000.000	

10	RP-WTD-174-2020	امر تخيري	تشغيل وإجراء الصيانة الدورية الوقائية لعدد (5) محطات نقل المياه ولعدة خمس سنوات	1	1	ALMOAYYED ELECTRICAL & INSTRUMENTATION SERVICES	203,437.200		
11	RP-EPD-054-2017	لمديد	تزويد خدمة أيدي عمالة ماهرة محبلة للعمل في صيانة محطات إنتاج الكهرباء والماء بإدارة إنتاج الكهرباء - لمدة عامين	1	1	PANORAMA CONTRACTING & ENGINEERING SERVICES	87,335.040		
12	RP-ISD-059-2019	تجديد	SAP CRM تزويد الهيئة بمطور برمجيات نظام	1	1	BAHRAIN BUSINESS MACHINES	36,240.000		
13	PP-ETD-049-2021	منقصة	تحديث واستبدال أجهزة الحماية التفاضلية للكابلات في عدد عشرة بوائل جهد 66 كلف فولت	1	1	CENTRAL POWER PROCESS SYSTEMS	85,288.000		
14	PT/CSD/FN/2021/060	منقصة	مرواح تبوية	1	1	AMEERI STORES	59,580.000		
15	PT/CSD/MH/2021/032	منقصة	صمامات مياه	1	1	AL MADAR GENERAL TRADING	48,795.000		
16	PT/CSD/MA/2021/058	منقصة	قوالب كهربائية	1	1	AMEERI STORES	101,700.000		
17	PT/CSD/SH/2021/036	منقصة	قطع غيار لإدارة نقل المياه	1	1	AL BAKALI GENERAL TRADING CO	140,257.200		

مجموع الترسيمات بالدينار البحريني: 1,535,327.35

هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

#	رقم المنقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	الطاقة الفائز	دينار بحريني	عملات أخرى
1	iGA/2020/08	لمديد	تأمين صمي لبيئة المحطرات والحكومة الإلكترونية	الخدمات والمزايدات والاستثمار	1	MEDGULF TAKAFUL	46,586.400	

مجموع الترسيمات بالدينار البحريني: 46,586.400

هيئة تنظيم الاتصالات

#	رقم المنقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	الطاقة الفائز	دينار بحريني	عملات أخرى
1	TRA/RFP/2013/011	تجديد	تحديث وتطوير مشروع انتقال الأرقام بين مشغلي خدمات الاتصالات في مملكة البحرين	الخدمات والمزايدات والاستثمار	1	SYSTOR INTEREUROPE SYSTEMS	53,394.390*	USD 141,255.000

مجموع الترسيمات بالدينار البحريني: 53,394.390

هيئة تنظيم سوق العمل

#	رقم المنقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	الطاقة الفائز	دينار بحريني	عملات أخرى
1	LMRA/2017/06	تجديد	RENEWAL ANNUAL SUBSCRIPTION OF PASSPORT ADVANTAGE LICENSES	الخدمات والمزايدات والاستثمار	1	BAHRAIN BUSINESS MACHINES	61,794.964	
2	LMRA/2021/02	منقصة	توفير خدمات التفتق على أداء الهيئة	الخدمات والمزايدات والاستثمار	1	PROTIVITI MEMBER FIRM BAHRAIN	70,875.000	
3	LMRA/2018/07	تجديد	MICROSOFT PREMIER SUPPORT تجديد اتفاقية	الخدمات والمزايدات والاستثمار	1	MICROSOFT CORPORATION	102,000.000	

مجموع الترسيمات بالدينار البحريني: 234,669.964

وزارة الإسكان

#	رقم المنقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	الطاقة الفائز	دينار بحريني	عملات أخرى
1	HP/03/21	منقصة	عدد هدم الشقق السكنية القديمة والأعمال المرتبطة به في مواقع مختلفة في مملكة البحرين.	الإنشاءات والإنشاءات الهندسية	1	AFAAQ ALKHALU EXCAVATION & BUILDING EQUIPMENT RENTAL	55,035.750	

مجموع الترسيمات بالدينار البحريني: 55,035.750

وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

#	رقم المنقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	الطاقة الفائز	دينار بحريني	عملات أخرى
1	RDS-20/0038	منقصة	الخدمات الاستشارية الهندسية لأعمال تصاميم الطرق	الإنشاءات والإنشاءات الهندسية	1	EGIS INTERNATIONAL	394,742.500	
2	BMD-21/0018	منقصة	أعمال الصيانة الشاملة لمدرسة علي الزيدانية للبنات ومدرسة علي الزيدانية للبنين	الإنشاءات والإنشاءات الهندسية	1	DAR AL KHALEEJ TRADING & CONTRACTING .WL	306,262.000	
3	RDS-20/0023	منقصة	تطوير طرق في مجمع 915 و916 الرفاع	الإنشاءات والإنشاءات الهندسية	1	ALWARDI CONSTRUCTION	427,900.000	
4	MOW/HRD/17/2021	منقصة	خدمات تنظيف مواقع الوزارة (شئون الأشغال)	الخدمات والمزايدات والاستثمار	1	MAGIC SHINE CLEANING	399,168.000	
5	IT-ISDS-21-01	منقصة	تحويل رسومات شبكات الطرق حسب التنفيذ إلى نظم المعلومات الجغرافية (شئون الأشغال)	الخدمات والمزايدات والاستثمار	1	MICROCENTER	33,741.750	
6	BMD-21/0019	منقصة	أعمال الصيانة الشاملة لمدرسة الفراء الثانوية للبنات للبنات ومدرسة سبأ الابتدائية للبنات	الإنشاءات والإنشاءات الهندسية	1	SARAYA CONTRACTORS CO	413,603.992	
7	BMD-21/0017	منقصة	أعمال الصيانة الشاملة لمدرسة أسامة بن زيد الابتدائية للبنين ومدرسة منيرة حمد الثانوية للبنين	الإنشاءات والإنشاءات الهندسية	1	MOHAMMED SAIF AJLAN ALMANNAI CONTRACTING	365,709.862	
8	CPD-21/0001	منقصة	مبنى أكاديمي بمدرسة بتسفين الابتدائية للبنين	الإنشاءات والإنشاءات الهندسية	1	شركة الإنشاءات الفنية ذ.م.م	1,038,274.030	
9	BMD-21/0014	منقصة	أعمال الصيانة الشاملة لمدرسة المهلة الابتدائية للبنات وأعمال الصيانة الشاملة لمدرسة سار الابتدائية للبنات	الإنشاءات والإنشاءات الهندسية	1	DAR AL KHALEEJ TRADING & CONTRACTING .WL	267,263.545	
10	BMD-GP/21-0002	منقصة	الخدمات الاستشارية لأعمال تنسيق وتجهيل المساحات الخضراء في قصر القصيبة	الإنشاءات والإنشاءات الهندسية	1	LANDSCAPE SOLUTIONS CONSULTANCY	29,927.500	
11	RDS-16/0025	امر تخيري	المقولة الزمنية لأعمال خطوط الأرضية للتدوير	الإنشاءات والإنشاءات الهندسية	1	ABDUL HADI AL-AFOO	3,142.589	
12	RDS-16/0025	امر تخيري	المقولة الزمنية لأعمال خطوط الأرضية للتدوير	الإنشاءات والإنشاءات الهندسية	1	BETA CONTRACTING	4,997.638	
13	TB/26421/2018	مزايدة	العقد الإداري لانفتاح مملكة الأشغال كورنثس الملك فيصل - المنامة	الخدمات والمزايدات والاستثمار	1	مملكة الأشغال	4,455.516	
14	BMD-21/0012	منقصة	أعمال الصيانة للمساحات الخضراء لمجمع مكتب صاحب السمو رئيس الوزراء	الإنشاءات والإنشاءات الهندسية	1	VIBRANT SERVICES	25,888.000	

مجموع الترسيمات بالدينار البحريني: 3,715,096.922

وزارة التربية والتعليم

#	رقم المناقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	القطاع	العطاء الفائز	دينار بحريني	عملة أخرى
1	TB/30807/2021	مناقصة	توفير خدمة خطوط الاتصالات والخدمة الاتصالات	الخدمات والمزايا والاستثمار	1	BATELCO	4,549,192.200		
2	TB/30677/2021	مناقصة	إشياء وتركيب عدد 100 وحدة مصنعة منتجة للعام الدراسي 2022/2021م	الخدمات والمزايا والاستثمار	1	شركة القبطية للمقاولات	450,000.000		
					2	DAR AL KHALEEJ TRADING & CONTRACTING. WL	450,000.000		
					3	SARAYA CONTRACTORS CO	100,000.000		
						المجموع (د.ب.)	1,000,000		
3	S/2016/29	تمديد	صيانة وإصلاح المصاعد الكهربائية بمدارس وإدارات الوزارة شاملة قطع الغيار لمدة ثلاثة سنوات	الإنشاءات والاستشارات الهندسية	1	NASS INTERNATIONAL TRADING CO	3,412.500		
4	S/2016/29	تمديد	صيانة وإصلاح المصاعد الكهربائية بمدارس وإدارات الوزارة شاملة قطع الغيار لمدة ثلاثة سنوات	الإنشاءات والاستشارات الهندسية	1	JALAL SCHINDLER LIFTS & ESCALATORS	3,832.500		
						مجموع الترسيمات بالدينار البحريني:	5,556,437.200		

وزارة الخارجية

#	رقم المناقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	القطاع	العطاء الفائز	دينار بحريني	عملة أخرى
1	TB/30734/2021	تمديد	تمديد وتجهيز عدد إيجار مقر سفارة مملكة البحرين في كوالالمبور	الخدمات والمزايا والاستثمار	1	KLANG VALLEY	178,199.024		
2	TB/30808/2021	تمديد	إيجار مقر سفارة مملكة البحرين في بانكوك	الخدمات والمزايا والاستثمار	1	BAAN SATHRON NVA CO.	2,215,680.000	THB	
3	TB/30234/2021	تمديد	تجهيز عدد إيجار مقر سفارة مملكة البحرين في مسقط للفترة من 15 مايو 2021 إلى 31 ديسمبر 2021	الخدمات والمزايا والاستثمار	1	محمد بن سالم بن خلفان الحارثي	39,175.106		
4	TB/30853/2021	تمديد	مقر بعثة سفارة مملكة البحرين في مسقط	الخدمات والمزايا والاستثمار	1	طالب بن موزان الرنيسي	78,350.214		
5	SPO/235/2021	مناقصة	CONSTRUCTION SUPERVISION CONSULTANCY SERVICES	الخدمات والمزايا والاستثمار	1	INTERNATIONAL DESIGN ASSOCIATES	27,956.275*	USD	73,958.400
						مجموع الترسيمات بالدينار البحريني:	352,484.459		

وزارة الداخلية

#	رقم المناقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	القطاع	العطاء الفائز	دينار بحريني	عملة أخرى
1	CA/1/2010	تمديد	مشروع الجانب الالي لشئون الجمارك	الخدمات والمزايا والاستثمار	1	WEBB FONTAINE MIDDLE EAST SOLUTION LLC	584,551.000		
2	2021/02	مناقصة	توفير مواد القرطاسية لوزارة الداخلية (مناقصة زمنية لمدة 3 سنوات)	المواد والمعدات	1	AWAL STATIONERY	172,152.488		
					2	THE NATIONAL TRADING HOUSE	76,755.000		
						المجموع (د.ب.)	248,907.488		
						مجموع الترسيمات بالدينار البحريني:	833,458.488		

وزارة الصحة

#	رقم المناقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	القطاع	العطاء الفائز	دينار بحريني	عملة أخرى
1	MOH/129/2020	امر تعديري	توريد وتركيب معمل الاشعة/المختبرية ومختلف الاجهزة لمركز خليفة الصمعي - عسكر	المواد والمعدات	1	GULF HOUSE MEDICAL SYSTEM W.L.L	-1,050.000		
2	MOH/129/2020	امر تعديري	توريد وتركيب معمل الاشعة/المختبرية ومختلف الاجهزة لمركز خليفة الصمعي - عسكر	المواد والمعدات	1	BEHZAD MEDICAL ESTABLISHMENT	763.000		
3	MOH/129/2020	امر تعديري	توريد وتركيب معمل الاشعة/المختبرية ومختلف الاجهزة لمركز خليفة الصمعي - عسكر	المواد والمعدات	1	GULF PHARMACY	3,400.000		
4	MOH/109/2021	مناقصة	توسعة قسم الطوارئ بجميع المستشفيات الطبية المرحلة الثانية الاصل الكهربائية	الإنشاءات والاستشارات الهندسية	1	SAYED KADHEM AL DURAZI & SONS	128,334.700		
5	MOH/117/2020	مناقصة	توريد وتركيب معدات المطبخ، غلاية مركزية، و محطة تحلية للمياه بمركز الإقامة الطويلة بالمعرق	المواد والمعدات	1	ALKIFAH INFECTION CONTROL SOLUTIONS	415,035.600		
6	MOH/133/2020	مناقصة	توفير مصعد وتوسعة غرفة استقبال الولاية بقسم استقبال الولاية بجميع المستشفيات	المواد والمعدات	1	RAOUF CONTRACTING EST.	139,705.493		
						مجموع الترسيمات بالدينار البحريني:	686,188.793		

وزارة الصناعة والتجارة والسياحة

#	رقم المناقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	القطاع	العطاء الفائز	دينار بحريني	عملة أخرى
1	TB/30840/2021	مناقصة	شراء أجهزة قياس الحرارة وتعليم مختبر القياس الوطني في وزارة الصناعة والتجارة والسياحة	الخدمات والمزايا والاستثمار	1	شركة محمد فخر واولاده ذ.م.م	60,000.000		
						مجموع الترسيمات بالدينار البحريني:	60,000.000		

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

#	رقم المناقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	القطاع	دبئار بحريني	عملات أخرى
1	MOSD/RFP/2016-21	تمديد	استلجار عدد 13 مركبة مسالون لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية لمدة أربع سنوات	الخدمات والمزايا والاستلجار	1	Y. K. ALMOAYYED & SONS	3,960.000	
2	TB/16310/2012	تجديد	مشروع وحدة الرعاية المنزلية المتنقلة للمعوقين	المواد والمعدات	1	جمعية أولياء أمور المعاقين	101,022.000	
مجموع الترسيمات بالدبئار البحريني: 104,982.000								

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

#	رقم المناقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	القطاع	دبئار بحريني	عملات أخرى
1	HFR/05/2016	تجديد	الاستعانة بعدد 2 استشاريين للعمل بالنظام المالي المركزي CFS	الخدمات والمزايا والاستلجار	1	VAM SYSTEMS	67,032.000	
2	HFR/05/2016	تجديد	الاستعانة بعدد 2 استشاريين للعمل بالنظام المالي المركزي CFS	الخدمات والمزايا والاستلجار	1	KANOO CONSULTING SERVICES - KCS	45,587.000	
مجموع الترسيمات بالدبئار البحريني: 112,619.000								

وزارة المواصلات والاتصالات

#	رقم المناقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	القطاع	دبئار بحريني	عملات أخرى
1	MTT/HRD/03/2021	مناقصة	توفير التأمين الصحي لموظفي شئون المواني والملاحة البحرية	الخدمات والمزايا والاستلجار	1	TAKAFUL INTERNATIONAL	195,652.200	
2	MTT/SASD/R/1.2/2021	مناقصة	الخدمات الاستشارية للحصول على رخصة تشغيل من قبل إدارة الطيران الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية	الإنشاءات والاستشارات الهندسية	1	THE WICKS GROUP	395,457.000	
3	TB/26135/2018	تجديد	NAVBLUE ARINC424 NAVIGATION DATA	الطيران	1	NAVBLUE	36,454.320*	USD 96,440.000
4	TB/30695/2021	مناقصة	الاحتياجات المتكيفة بجهيزات التاكثي والتصميم الداخلي لمبنى وزارة المواصلات والاتصالات الجديد	الإنشاءات والاستشارات الهندسية	1	GULF HOUSE ENGINEERING CO. S.P.C	73,500.000	
مجموع الترسيمات بالدبئار البحريني: 701,063.520								

وزارة شئون الاعلام

#	رقم المناقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	القطاع	دبئار بحريني	عملات أخرى
1	INFO/4/2021	مزايدة	أدارة و تشغيل القناة الترفيهية على الموجة الإذاعة 89.2 MHz لمدة 5 سنوات	الخدمات والمزايا والاستلجار	1	GROUP PLUS FOR ADVERTISING W.L.L	393,150.000	
مجموع الترسيمات بالدبئار البحريني: 393,150.000								

وزارة شئون الشباب والرياضة

#	رقم المناقصة	النوع	الموضوع	القطاع	#	القطاع	دبئار بحريني	عملات أخرى
1	RFPMYS/2/2021	مناقصة	إنشاء 5 ملاعب من النجول الصناعي لكرة القدم في عدة مواقع مختلفة	الإنشاءات والاستشارات الهندسية	1	GULF FENCING & SPECIALIST SURFACING EST.	249,480.000	
2	RFPMYS/4/2021	مناقصة	استبدال العشب الصناعي لعدد 8 ملاعب لكرة القدم في مواقع مختلفة	الإنشاءات والاستشارات الهندسية	1	FAST AND SAFE MAINTENANCE SERVICES	1,085,220.950	
3	RFPMYS/12/2020	مناقصة	الصيانة العامة للمنشآت التابعة لوزارة شؤون الشباب والرياضة	الإنشاءات والاستشارات الهندسية	1	DADABHAI CONSTRUCTION	500,000.000	
مجموع الترسيمات بالدبئار البحريني: 1,834,700.950								

* مبلغ الترسية الأصلي بالعملة الأخرى.

إعلان بشأن طلب تحويل أعمال

شركة تآزر ش.م.ب (مقفلة) إلى شركة سوليدرتي البحرين ش.م.ب

عملاً بنص المادة (٦٦) من قانون مصرف البحرين والمؤسسات المالية رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته، يعلن مصرف البحرين المركزي عن تسلمه طلباً من شركة تآزر ش.م.ب (مقفلة) (طالب التحويل) والمسجلة تحت السجل التجاري رقم ١ - ٦٦٩٤١ بغرض الحصول على الموافقة على رغبتها في تحويل كافة أعمالها الخاصة بعمليات البحرين (بما في ذلك فرع قطر تحت التصفية)، وباستثناء ملكيتها لـ ٧٠٪ من رأس المال المدفوع في شركة تآزر للتأمين التكافلي ش.م.ك (الكويت)، إلى شركة سوليدرتي البحرين ش.م.ب (المحوّل إليه) والمسجلة تحت السجل التجاري رقم ١ - ٥٠٩١.

يرجى الحصول على تفاصيل تلك الأعمال المتعلقة بالطلب المذكور من طالب التحويل

وعنوانه:

السيد / يحيى إبراهيم نورالدين.

الرئيس التنفيذي.

شركة تآزر ش.م.ب (مقفلة).

ص.ب: ٣١٦٠٠

المنامة - مملكة البحرين

رقم الهاتف: ١٧٥٦١٦٦١ ٠٠٩٧٣

رقم الفاكس: ١٧٥٦١٦٦٩ ٠٠٩٧٣

على كل من لديه اعتراض من أصحاب الشأن على التحويل المذكور أعلاه أن يقدم اعتراضه

مكتوباً إلى مدير إدارة مراقبة التأمين في مصرف البحرين المركزي خلال ثلاثة أشهر من

تاريخ هذا الإعلان وذلك على العنوان التالي:

السيدة / إلهام إبراهيم طالب.

مدير إدارة مراقبة التأمين.

مصرف البحرين المركزي.

ص.ب: ٢٧

المنامة - مملكة البحرين

رقم الهاتف: ٣٠٢ / ١٧٥٤٧٣٠٣ ٠٠٩٧٣

رقم الفاكس: ١٧٥٣٠٣٩٩ ٠٠٩٧٣

وزارة الصناعة والتجارة والسياحة

إعلانات إدارة التسجيل

إعلان رقم (٨٤٢) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل شركة ذات مسئولية محدودة
إلى شركة تضامن

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليها السيد / NURUL AMIN ABDUL GAFUR، نيابة عن أصحاب الشركة ذات المسئولية المحدودة التي تحمل اسم (مفاتيح الفلاح للاستشارات الإدارية ذ.م.م)، المسجلة بموجب القيد رقم ١٠٠٤٤٧-١، طالباً تغيير الشكل القانوني للشركة وذلك بتحويلها إلى شركة تضامن، وبرأسمال مقداره ٢,٠٠٠ (ألفين) دينار بحريني، وتسجل باسم كل من: FARJANA AKTER، NURUL AMIN ABDUL GAFUR، و MOHAMMAD BADRUL HUSSAIN MONTAJ، و MINHAZUR RAHMAN KURSHID MIAH، و ANAMUL HOQUE ROISALI.

إعلان رقم (٨٤٣) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدمت إليها السيدة / شرين جاسم محمد عبدالله خليفة، مالكة المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (آركيد للمقاولات والبناء)، المسجلة بموجب القيد رقم ٩٦٣٣٤-١، طالبة تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة اسمها التجاري (شركة آركيد للبناء والمقاولات ذ.م.م)، وبرأسمال مقداره ١٠٠ (مائة) دينار بحريني، وتسجل باسم كل من: شرين جاسم محمد عبدالله خليفة (نسبة ٥١٪)، ورامي رضا عبدالرزاق (نسبة ٤٩٪).

إعلان رقم (٨٤٤) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل فرع من مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليها السيد / عبدالعزيز علي حسين

مؤمن، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (عبدالعزیز علي حسين مؤمن)، المسجلة بموجب القيد رقم ١٥١٧٨٦-١، طالباً تحويل الفرع الثامن من المؤسسة والمسجل باسم (سكس ماسلز فتنس سنتر)، إلى شركة ذات مسؤولية محدودة قائمة بذاتها، وبرأسمال مقداره ١,٠٠٠ (ألف) دينار بحريني، وتسجل باسم: SANKET RAMESH BOREKAR.

إعلان رقم (٨٤٥) لسنة ٢٠٢١ بشأن تحويل ثلاثة فروع من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة تضامن

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليها الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة التي تحمل اسم (مطعم فودكس ذ.م.م)، المسجلة بموجب القيد رقم ١١٩٣٨٥، طالبين تحويل فروع الشركة الأول والثاني والخامس إلى شركة تضامن قائمة بذاتها، وبرأسمال مقداره ١,٠٠٠ (ألف) دينار بحريني، وتسجل باسم كل من: فاطمة محمود علي محمد عيد، ومحي الدين محمد حاجي، و SAJID PULIYAMKOT.

إعلان رقم (٨٤٦) لسنة ٢٠٢١ بشأن تحويل مؤسسة فردية إلى شركة ذات مسؤولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدمت إليها السيدة/ خديجة قائد فرحان علي، مالكة المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (يارا للماركات العالمية)، المسجلة بموجب القيد رقم ١٣١٦٧٤، طالبة تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسؤولية محدودة، وبرأسمال مقداره ٥,٠٠٠ (خمسة آلاف) دينار بحريني، وتسجل باسم كل من: خديجة قائد فرحان علي (نسبة ٥١٪)، و SERAJUL ISLAM BADSHA MIAH (نسبة ٤٩٪).

إعلان رقم (٨٤٧) لسنة ٢٠٢١ بشأن تحويل خمسة فروع من مؤسسة فردية إلى شركة ذات مسؤولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدمت إليها الشقيقة آمنة بنت عبد الله بن محمد بن علي آل خليفة، مالكة المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (مارك سفن للإعلانات)، المسجلة بموجب القيد رقم ٤٤٠٢٠، طالبة تحويل فروع المؤسسة أرقام ٦ و ٧ و ١٠ و ١١ و ١٥ والمسجلة باسم (بيك هوم لمنتجات المخابز)، إلى شركة ذات مسؤولية محدودة قائمة بذاتها، وبرأسمال مقداره ٥,٠٠٠ (خمسة آلاف) دينار بحريني، وتسجل باسم كل من: الشقيقة آمنة بنت عبد الله بن محمد بن علي آل خليفة (نسبة ١٠٪)، وعبدالحسين علي محمد متروك الدرازي (نسبة ١٠٪)، و NASLAL KOLLANDY (نسبة ٩٪)، و AFSAL KALAPPURAYIL (نسبة ٧١٪).

إعلان رقم (٨٤٨) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليها السيد / عبد الله إبراهيم حسن يوسف حسين، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (الذرة للخدمات التقنية)، المسجلة بموجب القيد رقم ٩٦٢٢٣-١، طالباً تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره ١،٠٠٠ (ألف) دينار بحريني، وتسجل باسم كل من: عبد الله إبراهيم حسن يوسف حسين، (نسبة ٥٠٪)، و PRAKASHAN MARUTHIYOTAN PUTHAN VEETIL (نسبة ٥٠٪).

إعلان رقم (٨٤٩) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل شركة تضامن
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليها السيد / عبدالكريم حسن حسن منصور العكري، نيابة عن أصحاب شركة التضامن التي تحمل اسم (ديسكفري ورلد للسفر والسياحة/ تضامن)، المسجلة بموجب القيد رقم ٩٩٥٤٩، طالباً تغيير الشكل القانوني للشركة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره ٢٠،٠٠٠ (عشرون ألف) دينار بحريني.

إعلان رقم (٨٥٠) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدمت إليها السيدة/ نجلاء ربيعة الشيخ محمد بوحسين، مالكة المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (كفتريا غوري ودلة)، المسجلة بموجب القيد رقم ٧٦٠٧٨، طالبة تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره ١،٠٠٠ (ألف) دينار بحريني، وتسجل باسم كل من: نجلاء ربيعة الشيخ محمد بوحسين (نسبة ٢٠٪)، و راشد علي راشد علي مهنا البوعينين (نسبة ٦٠٪)، و RAOOF KUZHICHALU PARAMBATH (نسبة ٢٠٪).

إعلان رقم (٨٥١) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليها السيد / أنس بن عبدالصمد

بن فضل القرشي، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (عبدالصمد القرشي بيت العود والعنبر والعطور)، المسجلة بموجب القيد رقم ٥١٧٧٢، طالباً تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره ١٠,٠٠٠ (عشرة آلاف) دينار بحريني، وتسجل باسم (شركة محلات عبدالصمد القرشي للعود والعنبر والعطور).

**إعلان رقم (٨٥٢) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة**

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدمت إليها رغداء السيد موسى جعفر العلوي، نيابة عن السيد / خورشيد بيكم أطفاف حسين مصري خان قادر، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (شيملا للمقاولات)، المسجلة بموجب القيد رقم ١١٤٨٧٦، طالبة تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره ١,٠٠٠ (ألف) دينار بحريني، وتسجل باسم كل من: خورشيد بيكم أطفاف حسين مصري خان قادر (نسبة ٧٥٪)، و HAMEEDA CHAUDHRY (نسبة ٢٥٪).

**إعلان رقم (٨٥٣) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة**

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدمت إليها السيدة / رخسانة كريم بخش عبد الباقي محمد، مالكة المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (مارزيا إنشاءات)، المسجلة بموجب القيد رقم ٩٩٦٠٨-١، طالبة تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره ١,٠٠٠ (ألف) دينار بحريني، وتسجل باسم كل من: رخسانة كريم بخش عبد الباقي محمد (نسبة ٥١٪)، ومحمد رافي كرويام فيدي (نسبة ٤٩٪).